المهجر واحة امن وتحولت ربوعها الى جنان خضر تنبت كل شيء مفيد وتحولت وبدل ان كانت بؤرة وباء اصبحت منتجع شفاء وبدل ان كانت قاحلة خربة اصبحت مركز استثماري كبير تزيد وارداته من استثماراته على واردات كثير من الدول حوله وبقي كذلك الى ان امتدت اليه يد العابثين فافسدت كل ما فيه وكذلك يفعلون.

فايها الاخوة المحترمين الذين علقتم على بيان الحكومة كل امالكم وتطلعاتكم، ان العلاج الناجع والدائم خلا منه البيان لان شعارنا اصبح فالتحمل الحكومة اعبائنا مع اعباءها ولو على حساب الاقتراض الخارجي ولنعش يومنا هذا وليكن الطوفان من بعدنا.

والعلاج الناجع ان نرفع عن الدولة والحكومة اعباءنا لتتفرغ الدولة والحكومة الى اعباءها ولنحمل معها بدلا من ان تحملنا وحتى يقل اقتراضنا وتنتهي ديوننا لان الدين هم بالليل وذل بالنهار.

فالتعاون في هذه المرحلة العصيبة وليحمل قوينا ضعيفا حتى لا نكون كمثل اهل بيزنطة الذين اجتاحهم العدو وهم يتجادلون في سفاسف الامور، او كأهل بغداد يوم اجتاحها التتار والاخوة يقتتلون على السلطة ولم يصرفهم خطر الموت المحدق بهم عن الانتصار لسفاسف افكارهم واحلامهم. وما اشبه اليوم بالامس فلنفق ولندرك الخطر الاكبر واننا ان اوتينا لا قدر الله لن نؤتى من قبل حكوماتنا اكانت قوية ام ضعيفة لان الخطر كبير اكبر من كل تلك الحكومات فلنترفع ولنتساما عن هذا الحال ولنعلم اننا بتماسكنا قد نحفظ وطننا قبل ان نكون بضعفنا وتفرقنا بلا وطن لا قدر الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

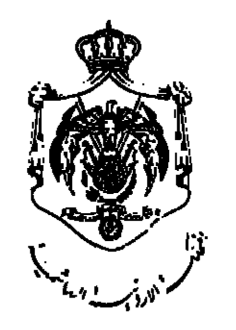
بقي خمسة من الاخوة المسجلين للحديث، ولما كان هذا يصعب ان نكمل المناقشة في هذا اليوم فغدا الساعة العاشرة صباحا نلتقي هنا لاستكمال المناقشة.

السيد الامين العام: ٤ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة (اليوم الثالث)
للدورة الاستثنائية الاولى من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الثلاثاء ٧/ محرم/ ١٤١٢ هجرية الموافق ١٨/٧/١٩٩١ ميلادية.

(العدد ٣) (المجلد ٢٨)

جدول الاعمال

	صفحة
١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.	٣
٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.	٣
أ ـ طلب اجازة مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جمو.	
٣ ـ مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء من قبل السادة النواب.	٣
٤ ـ جواب دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء على كلمات السادة النواب.	٢٢
٥ ـ التصويت على الثقة بالحكومة.	٢٩
٦ ـ ما يجد من اعمال.	٣٥
٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.	٣٥
عينت يوم الاحد القادم ٢١/٧/١٩٩١ الساعة الخامسة مساءً.	

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم الخميس الموافق ٧/ محرم / ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٨/٧/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة) لليوم الثالث من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي الدكتور (عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السيد: عبد الباقي جمو.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: /

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: /

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد طاهر المصري: رئيساً للوزراء ووزيرا للدفاع.

٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات.

٣ - معالي المهندس رائف نجم: وزيرا للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٤ - معالي الدكتور عبد الله النسور: وزيرا للخارجية.

٥ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزيرا للتربية والتعليم.

٦ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزيرا للتعليم العالي.

٧ - معالي السيد باسل جردانه: وزيرا للمالية.

٨ - معالي الدكتور زياد فريز: وزيرا للتخطيط.

٩ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزيرا للسياحة والآثار.

١٠ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزيرا للعمل ووزيراً لشؤون الوزراء.

١١ - معالي الدكتور خالد الكركي: وزيرا للثقافة ووزيرا للاعلام.

١٢ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزيرا للطاقة والثروة المعدنية.

١٣ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزيرا للأشغال العامة والاسكان.

١٤ - معالي السيد عبد السلام فريحات: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٥ - معالي السيد سليم الزعبي: وزيرا للشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٦ - معالي الدكتور عوني البشير: وزيرا للتنمية الاجتماعية.

١٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزيرا للمياه والري.

١٨ - معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٩ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.

٢٠ - معالي السيد جودت السبول: وزيرا للداخلية.

٢١ - معالي السيد تيسير كنعان: وزيرا للعدل.

٢٢ - معالي الدكتور صبحي القاسم: وزيرا للزراعة.

٢٣ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزيرا للصناعة والتجارة ووزيرا للتموين.

٢٤ - معالي الدكتور ممدوح العبادي: وزيرا للصحة.

٢٥ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزيرا للشباب.

١) افتتاح الجلسة:



معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل، السيد الامين العام:



السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

وتغيب بدون عذر سعادة الدكتور نايف ابو تايه.

وتغيب باجازة سماحة الشيخ عبد الباقي جمو.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تلاوة محضر الجلسة السابقة؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

طلب اجازة مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جمو.

معالي الرئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة النائب المحترم؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء من قبل السادة النواب.

معالي رئيس المجلس: نستأنف الجلسة لمناقشة البيان الوزاري، النائب السيد محمد المعرعر.



السيد محمد المعرعر: بسم الله الرحمن الرحيم.

«وقل كل يعمل على شاكلته» «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم، وقال رسول الله ﷺ «كما تكونوا يولّ عليكم».

السيد الرئيس:

السادة الزملاء:

لقد جاءت الحكومة ببيانها الى مجلسكم الكريم في ظروف هامة ومرحلية من حياة الأمة والمواطن، مرحلة تنقض فيه الوحوش الكاسرة على قدرات الأمة وخيراتها، تنهش وتنهب، ونحن مشدوهون خائروا القوى، حائرون في عقر دارنا والقطرية البغيضة تتعمق بين انظمة الثأر القبلية، التي يرعاها الاستعمار خدمة لاغراضه واهدافه، ضد وحدة الأمة وقدرتها في التصدي للدفاع عن وجودها وحضارتها.

والوحدة المنشودة اصبحت ابعد مثالاً عما كانت عليه، تقاومها جهاراً وتناهضها جميع انظمة الترف العربية واعوانها من الشعوبية والاستعمار الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها الصهيونية العالمية.

السيد الرئيس

السادة الزملاء

العدوان الصهيوني قائم ومستمر على فلسطين شعباً وارضاً منذ عقود من الزمن، والقتل والتشريد وبناء المستعمرات مستمر أيضاً والجريمة مستمرة من كل جهة وفي كل مكان تسيطر عليه الصهيونية واعوانها، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة المكدسة والوعود الخادعة ومغازلة الحلول والمفاوضات تستمر طالبة تنازلات ومسلكيات وفقاً لارادة الولايات المتحدة، مغلفة بالازدواجيه وعدم التوازن في حل هذه القضية العادلة.

إن العدوان قائم ومستمر على شعب العراق، في أبشع صور التدخل والابتزاز والدمار.

إن فصول هذا العدوان لم تقف عند حد معين، تهدد شعب العراق بالفناء والدمار، بعد ان القت كل ما تستطيع من وسائل التدمير والقتل على منشآته الحضارية، وعلى اطفاله ونسائه، وتخلق مبررات جديدة لعدوان جديد ولمواصلة الحصار الاقتصادي الخانق على هذا الشعب الشقيق.

السيد الرئيس

السادة الزملاء

ان المؤسسات الدولية والعربية مشلولة ومتحيزة فمجلس الأمن تركيبة استعمارية تهيمن

عليه الولايات المتحدة وتفسر قراراته ومبادىء الامم المتحدة وفقاً لاغراضها الاستعمارية، في العدوان على العرب ونهب خيراتهم، والتصدي لكل اسباب وعوامل الوحدة والقوه وافشالها، طمعاً في بقاء الأمة مفتتة ضعيفة فقيرة، في ظل انقسامات وخلافات تشل قدرتها على مواجهة الاطماع والتدخل والابتزاز.

ان منظمة الامم المتحدة اصبحت مؤسسة تخضع للسيطرة الامريكية وبدلاً من ان تطبق مبادىء الامم المتحدة وميثاقها اصبحت تطبق الاحكام العرفية الاستعمارية على العراق وعلى القضايا العربية.

ان امين الامم المتحدة ومساعديه وفريقه تحولوا الى محاسبين ومدققي حسابات لدى امريكا لمحاسبة العراق على كمية مصاصات الاطفال والاحذية التي يحتاجها الاطفال ليسمحوا للعراق ببيع كمية من زجاجات البترول، وتحولوا الى خزنة للعهدة ليعرفوا ويحسبوا ما هي الآلات ومضخات المياه وقضبان الحديد التي يحتاجها العراق لتصليح المنشاءات المدنية والحضارية التي دمرتها قوات الحلفاء.

ان امريكا تريد انظمة عربية مجردة من السلاح، الا السلاح الفردي للدفاع عن نفسه خوفاً من اللصوص والاغتيال، انها تريد ان تأمر فتطاع وويل للنظام العربي الذي يقول لها لا، او يقول نريد الاموال والعائدات الكبيرة من اموال العرب لتطوير بلاد العرب والقضاء على الفقر والحاجة والبطالة، ونريد الحرية في صنع قرارنا ومستقبلنا دون وصاية او اذلال لأن جميع الأمم التي لم تعرف من قبل قد حصلت على حرية القرار والمستقبل.

ايها الاخوة،

لقد سمعت هذا اليوم في الاذاعات الخارجية ان احد القادة العرب قال:

ان امريكا ستستعمل لغة العصر مع اسرائيل لا ان تستعمل معها الضغوط.

فلماذا لم تستعمل هذه اللغة مع العراق؟ ولماذا لم تحاصر امريكيا اسرائيل وهي ترفض قرارات الامم المتحدة وضمت قانونيا اراضي عدة دول عربية وتمتلك اسلحة الدمار الشامل وتستقطب المهاجرين الاجانب على حساب ارض وحقوق شعب فلسطين. هذه هي المرحلة، وهذه هي النوايا وهذه هي الازدواجية، كيف نقبلها تطبق ولا تطبق في آن واحد وفي منطقة واحدة من العالم.

ان دول الاستعمار تحولت هي وهيئة الامم المتحدة الى عصابة ملاحقة وتتبع على بلد عربي شقيق من العيب علينا ان نتركها تتمادى في هذا التطرف، ان بغداد وارض العراق عزيزة علينا كما هي فلسطين والقدس وارض العراق ارض المقدسات والجهاد وفيها رفاة الخلفاء والاولياء والصحابيين وقلعة عربية اسلامية من العيب ان ندير لها ظهرنا.

ان جامعة الدول العربية قد ولدت انجلوسكسونية المنشأ وهي تحتضر الآن، امريكية النزعة والهوية. فما هي الآمال المرجوة التي تنتظرنا من هذه المؤسسات العالمية والعربية وهي مشلولة القوى قد فقدت الوعي والضمير؟!!.

ان العرب والمسلمون مستهدفون، وجوداً وحضارة في ظل النظام الاستعماري الجديد

ودول التحالف تخيم مظلتها على ارضنا وارادتنا، وهي تخطط وتضع قوات التدخل السريع بين ظهرانينا في دولة مجاورة، تستعدي الغرب علينا، بعد ان بنت امبراطوريتها وسمعتها على اكتاف العرب لعدة قرون، وتناولتهم بالقهر والاستعباد والاستبداد والمذلة والتخلف دهراً طويلاً، فأي مستقبل ينتظر اجيالنا وبقاءنا، في ظل النظام العالمي الجديد الذي لا يحترمنا. وفي ظل المصالح والشرعية المزعومة، مصالح الأخ في قتل أخيه، ليسعد ويبني أمجادا مزيّفة، وهو مسلوب الارادة والكرامة والشرف والمثل يقول (القتيل منا والديّة علينا) والمخفي اعظم.

السيد الرئيس

السادة الزملاء

لقد جاء البيان الوزاري، بنظرة شمولية غامضة للسياسة الخارجية والداخلية.

وفي السياسة الداخلية فقد وعد بالغاء الاحكام العرفية واصدار قوانين تكفل الحريات العامة، في حين أن اكثر القوانين المعمول بها حالياً تحتوي على مواد تحصينية للقرارات وتفرض قيوداً على المعاملات التي تتعلق بحقوق وحرية المواطن لا تقل اهمية عن الاحكام العرفية.

أما في التربية والتعليم:

فإنّ قطاع الشعب في الريف والبادية، يعاني من عدم استقرار وكفاءة التعليم، وتخلف في المستوى والنتيجة كما هو في المدينة، مما ينعكس سلباً على حياة وتربية ومستقبل الاجيال في الريف والبادية.

أما في التعليم الجامعي.

فإننا نتطلع الى خطة لتعريب التعليم في مؤسساتنا الجامعية والى توجيه في سياسة التعليم التي تتلاءم مع الحاجة وسوق العمل.

اما في الاتصالات والخدمة الهاتفية والبريدية.

فهي متخلفة، وتعيق تقدم وتطور المناطق النائية والأرياف وتحتاج لنية حسنة وشعور بالمسؤولية في تحسين وتطوير هذه الخدمة الهامة.

إن الشعب يعاني من غلاء الاسعار وتدني المدخولات والبطالة المستمرة باضطراد.

وقطاع الفقراء يعاني من عدم توفر التأمين الصحي خاصة بين الذين خرجوا من الخدمة لاسباب مرضية. فالمبالغ التي يتقاضونها زهيدة لا تكفي لبعض متطلبات العيش والحياة الكريمة، وهم لا يستطيعون متابعة العمل.

ان قطاعاً كبيراً من هذا الشعب موظفين وعاملين ومتقاعدين يعانون من صعوبة الحياة، فقد زادت كلفة المعيشة اضعافا مضاعفة ولم نرى جدّية في معالجة هذه المشكلة من خلال الزيادة في المرتبات والعائدات التي لا تتناسب مع زيادة الاسعار لأجل حياة شريفة وكريمة.

السيد الرئيس

السادة الزملاء

تترسخ معاقل البروقراطية والتحيّز والخلل الاداري في المؤسسات التنفيذية، تحت مظلة الديموقراطية، بممارسات قصيرة النظر وتتحول السلطة الى مكاسب شخصية ودعاية فردية، تفسد مسيرة العمل والأهداف والنتيجة

مما يبعد هذه المؤسسات عن عدالة ونزاهة العمل الذي ينعكس سلباً على المواطن.

السيد الرئيس

السادة الزملاء

في ظل هذه الظروف الهامة الخارجية والداخلية، وبعد الاطلاع على البيان الحكومي وفريق العمل التنفيذي فإنني سأعطي الموقف المناسب/ وقد قال رسول الله ﷺ (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فأن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان) والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، من باب المفاتحة جلاء للقلوب ولسبب ذكر بعض الاشياء تخص بعض الاخوة النواب اسأل الاستاذ الشيخ علي الفقير وتحت عنوان المفاتحة جلاء القلوب ان يعبر عما يريد.



الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد.

معالي الرئيس.

الاخوة الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما كنت اود ان اتحدث مرة اخرى لانني اثقلت عليكم في المرة الاولى فلا اريد المزيد ولكن يأبى الله الا ان يجعل سبباً يبتليكم من خلاله ان اثقل عليكم مرة اخرى فتحملوني وجزاكم الله عني كل خير.

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهبنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب)

(ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد).

ذكرت بالامس من قبل زميل أكنّ له احتراماً ولا ازال، تطرق فيه الى شخصي باعتبار ما قلته في كلمتي السابقة، ولو كان الأمر يتعلق بي شخصياً لكنت ضربت صفحاً عنه ولكنني اراه أدمج في مقولة تتعلق بكل مسلم واسلامي في هذا المجلس فأخذ بعداً تجاوز شخصي الي شكلي وما يدل عليه من رمز، فمن باب الثأر او الانصاف لهذا البعد الاعتباري لا البعد الشخصي اردت ان اوضح حقائق ما قاله الاخ والزميل الكريم. عندما قلت ان الحكومات السابقة كانت مخادعة وقلت عندها كنت في واحدة منها، لأننا نعلم ان الحكومة السابقة نالت الثقة من الاسلاميين بعد ان اعطت وعداً بأن تطبق شريعة الله تدريجياً، واكتشفنا في ردهات مجلس الوزراء ان هذا تحايل، ويعلم النائب المحترم ماذا كان طرحي وقد يكون في الحاضرين

من كان في مجلس الوزراء وكيف كانت مناقشتي للقضايا التي تطرح هل كان ذلك من منظور حرصي على البقاء في المنصب؟ ام من منطلق خدمتي لقضيتي وديني؟

ولي في هذه الحياة تجربتان، تجربة في الميدان العسكري:

احلت على التقاعد في ريعان الشباب لانهم ضاقوا بي ذرعاً انني اقول الحق ولا اجامل. وتجربة في الميدان المدني وفي سلك الحكومة ارى ان من اسباب اخراجي ولا خروجي، لانني سأوضح هذه القضية بالذات، من الحكومة انهم ايضاً ضاقوا بيّ ذرعاً من خلال انني اقول ما اراه حقاً وعدلاً وصدقاً لانني لا اعرف اللغة الدبلوماسية، لغة اللف والكوربات والدوران ما بعرفها، فيبدو انني لست مؤهلاً لمثل هذا المنصب من خلال ما اعرفه من نفسي ويعرفونه عني انني رجل المواقف واتكلم ما اراه حقاً ولو ان ذلك لا يروق للكثيرين، ولطالما، ويعلم الاخ والزميل الكريم، ولطالما كنت اطرح القضايا التي استشعر انها تهم كل نائب في هذا المجلس. واقول انني اتكلم في هذا المجلس كنائب فوالله ان لم تستجيبوا للأمر كوزير سأتبناه في مجلس النواب كنائب واحرجكم هناك، ولطالما الاخ النائب الكريم هو قد تندر بالمجلس النيابي في مجلس الوزراء وكان اطول لسانا على هذا المجلس من اي وزير، لقد قلت له مراراً يا اخ قسيم لا تنسى انك نائب اولاً ونائب اخيراً وبينهم وزير طارىء لأيام ستزول، ولكنني وجدت الرفض والاصرار لأنه كان يعمل عمل من يريد البقاء مدة اطول. واما رفضي ان استقيل وكنت اخر من استقال فعلاً لأنني كنت اريدها اقالة لا استقالة لانني اريد ان ابين حكماً شرعياً قد لا يعرفه الاخ الكريم

معالي رئيس المجلس: ارجو الهدوء في الشرفات.

الدكتور علي الفقير: الحكم الشرعي انني ما دمت اقدر على ادارة الأمر الموكول اليّ.

معالي رئيس المجلس: شيخ علي جلاء القلوب ان شاء الله.

الدكتور علي الفقير: والله بجلاء القلوب، انا مخبي ايشي كثير مش حاكيه والله، رجاءاً الله يرضى عليك انا اتكلم بكلام، هذا كلام حقائق انا اتكلم بها.

معالي رئيس المجلس: شيخ علي توكل على الله.

الدكتور علي الفقير: ابين حكماً شرعياً انني ما دمت استشعر بالنفس الكفاءة للعمل المسند اليّ، لا يجوز لي شرعاً ان اخرج نفسي منه والا فأنا آثم لأنه تخلي عن أمر اخدم من خلاله ديني واتجرد منه، ولا عذر ليّ في الخلاص من هذا الأمر الا ان أُخرج ابراء لذمتي أمام الله والجيل ولقد تكلم معي دولة الرئيس مضر بدران في هذا الموضوع وقال:

نريدها استقالة لا اقالة:

قلت: لماذا؟

قال:

لأننا نريدك في مستقبل الايام.

قلت:

يشهد الله انني اعمل لعدمه واشهد عليّ يا دولة ابي عماد انني ان اقبلت العودة الى منصب وزاري بعد اليوم لن اكون علي الفقير. ولذلك

من منطلق انني اعمل لعدم الرجوع فانني اصّر على ان تكون اقالة لا استقالة، لانني اريد ان يسجل انه اقيل فسيقال:

هل اقيل لعدم الكفاءة؟ الجواب لا.

لخيانة؟ لا، لأنه لا يتناسب مع المرحلة؟ نعم، وهذه شهادة ليّ بانني كنت نظيفاً ولذلك كنت اود ان تكون اقالة لا استقالة.

وقلت لدولته حينها:

انا لا اريد ان ابقى في الوزارة ساعة واحدة وانا ذاهب الى بيتي ولكن لن تكون استقالة وبعد بوس اللحية والرأس مني قلت حتى لا يتبادر الى ذهنك انني حريص عليها هات التي كتبتها فسأوقع عليها، ثم لم اعمل بعدها ابداً لما يخدم هذا الأمر، بينما الاخ الكريم جاءني بعد استقالة الحكومة عفواً.

معالي رئيس المجلس: يا ابو اسامه.

الدكتور علي الفقير: حقي ان اتكلم به، ليش ما ليّ انا؟ انا شو حاكي انا؟ بدي ابين حقائق انا هنا، حقي هذا ان اتكلم فيه معالي الرئيس، معالي الرئيس ارجو من الاخوان ان لا يشاغبوا.

معالي رئيس المجلس: ارجو عدم المقاطعة اذا سمحتم، سماحة الاستاذ.

الدكتور علي الفقير: تفضل.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان لا تفسح المجال لحديث مقابل، لا تذكر اسماً، لا تذكر اسماً ابداً رجاءاً.

الدكتور علي الفقير: طيب.

معالي رئيس المجلس: ارجو عدم ذكر الاسماء كلية.

الدكتور علي الفقير: لقد قدمت لي ورقة.

الدكتور محمد عضوب الزبن: لحظة يا معالي الرئيس، يجوز للنائب الكريم ان يناقش زميله امام زملائه في جلسة اخرى، لكن لا يجوز ان يتناقش بهذه الطريقة مع زميله.

الدكتور علي الفقير: انا اسجل اعتراضي على معالي الاخ الكريم بأنه من الكتلة الوطنية ويهمه الأمر، هذا تشويش مقصود لا اسمح به، تشويش مقصود لا اسمح به.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابو اسامه اذا سمحت الفكرة واضحة تماماً وبارك الله فيك.

الدكتور علي الفقير: التحشد باين واضح من الكتلة الوطنية ارجو ان لا يتكلموا، انا اتكلم التحشد واضح بين، انا حقي ان اتكلم في هذا المجلس وبكل ما اؤمن به.

معالي رئيس المجلس: يا ابو اسامه.

الدكتور علي الفقير: رجاءاً اذا لم يتح ليّ المجال ان اقول ما اريد سأقدم استقالتي الآن من المجلس النيابي، حقي ان اتكلم في هذا المجلس لأنني لا ينبغي ان أُهزّأ. لا يحق. هذا حقي انا اتكلم فيه.

معالي رئيس المجلس: الاخوة في الشرفات ارجو الهدوء.

الدكتور علي الفقير: وهذا على هامش البيان وسأتكلم عن البيان.

معالي رئيس المجلس: ارجو الهدوء.

الدكتور علي الفقير: هذا اسمه تدخل.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت دكتور محمد الزبن رجاءاً عدم الحديث بدون اذن، لا اسمح لاحد ان يتحدث اذا سمحتم.

الاخوة في الشرفات اي كلمة اخلي الشرفات كاملة لا اسمح بأي كلمة او تصفيق او اي تعليق بأي شكل.

الدكتور علي الفقير: يبدو ان حلالهم حرام علينا وحرامنا حلال عليهم، هذا حقي في الكلام الان.

لسه بعد لسه بدي اتكلم انا هنا، اللي مش عاجبه يخرج من المجلس.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

«رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ثم عادت بعدها للانعقاد».

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

اولاً ارجو من الاخوة المواطنين في الشرفات عدم التعليق او اي اثارة ضد النظام هذا رجاء اخير وبعدها سأتخذ الاجراءات حسب النظام.

ثانياً: اخواني وزملائي نحن في هذا البلد الأمين ان شاء الله، بلد مبارك كل ما فيه ان شاء الله خير، مسيرته، موقعه، نهجه ان شاء الله كله الى خير، ابناء هذا البلد اثبتوا انهم الاوعى والأصدق وانهم مؤهلون لمسيرة ديمقراطية شورية خيرة هي قدوة للمنطقة بكاملها، كل من يتحدث يتحدث بحريته وقد افسحنا للجميع ليقولوا كل ما عندهم، وقد قال الجميع كل ما عندهم، منهم من هو معارض، ومنهم من هو مخالف، لكن الجميع في مجرى واحد خيّر مسيرة ديمقراطية فيها مصلحة البلد، مصلحة القضية، مصلحة الموقع لهذا البلد الحساس موقعه واداءه ومهامه، هذا البلد على ثغرة كبيرة، هذا البلد خندق متقدم عن الأمة، هذا البلد اعطى كل ما عنده بخير وسخاء وبنفس طيبة رضية، كل من فيه يقول ما يريد وهذه قوة، وهذا هو مصدر قوة، يعجز الاخرون حتى من يتبجحون بالديمقراطية ان يفسحوا للجميع ان يقول ما يريد دون غطاء خاص او توجيه خاص، فمن منطلق القوة ومن منطلق الصمود، من منطلق الثقة يقول الجميع ما عندهم بأخوة، يحصل الخلاف تختلف الآراء لكننا نعود صادقين مؤمنين بأمتنا بعقيدتنا وبوحدتنا بمسيرتنا بميثاقنا، هذه المسيرة الخيرة كلها خير ان شاء الله، ولهذا نحن لا نستغرب ان يختلف اثنان من الاخوة الافاضل وكلهم خيرون. ولكن النظام هو الاساس ارجو من اخواني وزملائي اعضاء المجلس الالتزام بالنظام وعدم المقاطعة وعدم الحديث الا من خلال رئيس المجلس وتوجيه الكلام اليه، اعطيت الكلام لأخي سماحة الاستاذ علي الفقير فله الحق ان يكمل وكاد ان يكمل ما كان يريد لولا بدون قصد حصل ما حصل، فادعو الان سماحة الاستاذ علي الفقير ليكمل بقية الكلمات التي كان يريد ان يقولها ثم نستمر ان شاء الله.

الاخوة في النظاره كما قلت سأخلي النظارة كاملة عند اي تعليق، هذا مجلس وهذه مدرسة ونحن قدوة للجميع كل ما يقال هو قدوة، فنرجو ان نتعلم ونرجو ان نساهم في الخير، لا اسمح لأحد ان يعبر عن اي تعبير كان، تفضل سماحة الاستاذ.

الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد.

فعلاً لقد كنت قد اشرفت على نهاية كلمتي وخاصة انني تحدثت فيها عن نفسي فيما قيل عني ولم اتكلم عن الطرف الآخر بكلمة تجرح شعوره وكنت اقول النائب المحترم واخي الكريم المحترم، درءاً للمفسدة واغلاق للطريق على ما دبر في الليل ونفذ في النهار فانني أكتفي بما قلت وسأقول ما اقوله فيما بعد والايام بيننا والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، شكراً سماحة الاستاذ. فيه كلمات تعليق للأخوة جمال الصرايرة ومحمد العلاونة فنرجو أن يكتفى بما قيل. الكلمة الان للاستاذ نايف ابو تايه.



الدكتور نايف ابو تايه: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه أجمعين.

معالي الرئيس . . زملائي أعزكم الله

لقد أنعم الله على الاردن بقيادة هاشمية حكيمة واصلت الليل بالنهار لخدمة الأردن الغالي وبشعب متآخي طيب شهم. واني اذ أتوجه بالتهنئة لدولة رئيس الوزراء الاستاذ طاهر المصري والوزراء الذين هم نخبة من أبناء هذا الوطن بالثقة الملكية الغالية . . وفي رأيي ان البيان الوزاري للحكومة يلبي معظم تطلعات الشعب الاردني العربي المسلم في العزة والمنعة وأود أن أؤكد على موضوع اعتقد انه هام جدا وهو اعادة اللحمة للصف العربي الممزق فنحن في ظل النظام العالمي الجديد أحوج ما نكون الى وحدة الصف والكلمة حتى نستطيع البقاء والصمود في هذا العالم المتصارع.

واعتقد بانه ليس كثيراً على الاردن بقيادته الهاشمية التاريخية وهذا الفريق الوزاري من أبناء هذا البلد وبتطلعات شعبه الوحدوية أقول ليس كثيرا على الاردن أن يبادر الى العمل بتوحيد الصف العربي وتنقية الأجواء، هذا البلد الذي ما فتىء على مدار تاريخه عنصر انسجاما ووئام وعامل خير وتوحيد لكل أخ عربي مسلم.

أما فيما يتعلق بالجيش العربي والاجهزة الامنية، فهذا الجيش المصطفوي الذي أسسه جلالة المغفور له الملك عبدالله بن الحسين. ورعاه حفيده جلالة الملك الهاشمي المعظم الحسين بن طلال والذي اراده نواة خير يذود بها عن حمى الامة العربية فأنه يستحق منا كل دعم مطلق ليكون في مقدمة الجيوش المتطورة. كذلك مديرية الامن العام والمخابرات العامة وقوات حرس البادية والدفاع المدني . . التي ينام

المواطن قرير العين وهم يسهرون الليل لتأمين الأمن والطمأنينة له.

اما فيما يتعلق بالبطالة التي بدأت تظهر على شكل خلل اجتماعي خاصة في قرى الجنوب والتي تتطلع بأمل الى الحكومة بمعالجتها بحكمة ودراية.

أما فيما يتعلق بمطالب البادية فلن أسردها حيث ان مطالبنا من الاول لم تلبى وقد طلبت من رئيس الحكومة ان يقوم بزيارة خاصة وسريعة هو وفريق الوزارة للاطلاع على الواقع المرير هناك وما آلت اليه الامور من فقر وسوء العيش.

معالي الرئيس، النواب المحترمين.

من منطلق المحبة والانتماء لهذا الوطن المعطاء أعلن منح الثقة الكاملة لهذه الحكومة الشابة والتي هي من خيرة ابناء الوطن لنفسح المجال لهذه الطليعة التي ارادها الحسين أن تعمل بجد واخلاص لخدمة الوطن والمواطن ليبقى الاردن الشامخ ...... اردن الحسين الهاشمي قلعة تتحطم عليها كل المؤامرات والفتن ومعقل الاشاوس المغاوير. «والله غالبٌ على أمرهِ ولكن اكثر الناس لا يعلمون.» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله، النائب السيد محمد العلاونة، .



السيد محمد العلاونة : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام.

حقيقة كنت أود أن لا اتحدث ولكن يبدو أنه لا مندوحة عن توضيح الموقف.

لقد زالت هيبة امتنا العربية والاسلامية منذ ان انفرط عقدها، ولما لم تستكين لمصيرها الذي آلت اليه عاث عدوها فيها فساداً واثخنها جراحاً ثم استمال كثيراً من الرجال ترغيباً وترهيباً اليه وآلت ثروات الامة واصبحت ملك يديه. ولا زالت رحى الصراع معه دائرة حتى بعد انسحاب عسكره فقد بقي اثره المتمثل بفساد الخلق، ولا زال المخلصون يتصدون لهذه الأفة القاتلة التي قطعت سبل المودة بين كثير من الناس بسبب الانانية المغذية للأحقاد والتي ادت

الى إفساد العلاقة بين الادارة الداخلية في بلاد العرب والمسلمين وبين الشعوب. ونحن في هذا البلد قد اصابنا الذي اصاب الامة وادارت الدولة على امتدادها شؤون البلد الداخلية فاصابها داء الفساد الاداري وقد بلغ من السوء درجة آذت الشعب وقيادته الدائبة الحانية عليه. وللأمانة فإن بعض الحكومات المتعاقبة قد حاولت اصلاح المسار ورغم فشلها حتى الساعة بسبب قوة دهاء دهاقنة الفساد في مجتمعنا وهم يعتمدون الترغيب تارة والترهيب تارات، ومن لم يرضخ لرغباتهم المدمرة للشعب ومصالحه دارت دواليبهم بالدس والتآمر وبكل الوسائل المؤثرة وفي مقدمتها بعض الذين هم محسوبين على الصحافة وهم بكل أسف تحت الطلب وبالاسلوب الذي يراه الطالب اكثر تشويها، مع الاحترام والتقدير للمخلصين الشرفاء في مهنة الصحافة الشريفة وهم كثرٌ والحمد لله. وتستخدم ادوات كثيرة اخرى لهذا الغرض حتى الطيور الجميلة (طيور الحب) التي اصبحت من ادوات الحملات الظالمة.

اقول ورغم فشل الاولين فإنه لا يأس والخير كل الخير فيما هو آتٍ باذن الله تعالى «وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون».

ان عقد أمتنا ايها الاخوة هو الاسلام وميزته الخلق الكريم وقد وصف الله تعالى رسوله بقوله «وانك لعلى خلق عظيم» ولولا هذه الميزة لما كان هناك فرق بين الحق والباطل اذ لا يمكن ترجمة الخلق الا بالسلوك الحسن فهو إذاً سمة الانسان المؤمن. قال تعالى: «محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من اثر السجود» والسمة هي الظاهر من الشيء وليس هناك اظهر من السلوك وكما ورد في الحديث الشريف «اذا شهد للرجل جيرانه في الحضر ورفقاؤه في السفر وعملاؤه في السوق فلا تشكوا في دينه» هذا الخلق الذي يضبط السلوك في السر والعلن في العسر واليسر في الخاص والعام. فهو اذاً ترجمة للحق والصدق وعليه تبنى قاعدة الحياة وتعلو سماؤه الهامات فاذا به المجتمع الذي يدور مع الاسلام حيث دار، وهذا هو شرط النصر يا اخوة.

قال تعالى : «يا ايها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم». فإن من نصر الله على نفسه الزمها بالخلق الكريم، عندئذٍ ينصره الله على عدوه. ولا مجال الا ان يزكي الله النفوس بالعمل الصالح المتعبد به لا بتزكية البشر القائم على الاهواء بقصد نيل الرضا. لانه سبحانه يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور، فإنه جل شأنه لا ينظر الى المظهر بل الى القلب والجوهر.

نحن لا زلنا نتأثر بنتائج حرب الخليج، لقد اعد العراق عدة مادية فاقت التوقعات وكان قد أعدها لأمته لتحرير ديارها المقدسة من ايدي الغاصبين الصهاينة المجرمين. وقد راهن مع ما أعد على الشارع العربي المسلم الذي ملأ الفضا جعجعة جهاد واستشهاد ودعوات وحدوية من قومية ووطنية، فخذله الشارع العربي المسلم. وتبين ان هذه الامة لم تصل بعد الى مستوى استحقاق نصرة الله ذلك ان خلق الاسلام الكريم لم يصل بعد الى التحكم التام بالسلوك



العام والخاص، وهذا لا يعني خلو الامة من المخلصين المتخلقين بالخلق الكريم الا أن الشيء يسمى بابرز ما فيه. فلا زال الطابع العام للأمة يحتاج الى مزيد من التقدم نحو الخلق الكريم في امتنا كلها وعلى امتداد ساحتها.

إن من اقبال هذا الدين ان يعم العلم «النافع المحمود» القبيلة باسرها حتى لا تجد فيها الا الجاهل والجاهلان اذا تكلما طُردا واضطهدا.

إن وقفة هذا البلد قيادة وشعباً والتي لا يستطيع احد ا ان يزاود علينا فيها ولا يستطيع أحد من شعبنا ان يزاود على قيادتنا فيها. هذه الوقفة لو كانت هي ابرز ما في امتنا لكانت الصورة بحول الله وقوته غير التي نرى. لكني مرة اخرى اقول لا يأس مع اليقين فإن هذه الامة لن تزول مهما اعتراها من عوامل الضعف والتخلف، اذ ما اختارها الله تعالى خير امة اخرجت للناس الا لتكون كذلك وان تعود لذلك بعون الله تعالى وباذنه ومشيئته ولعل ما نراه اليوم هفوة العالم وكبوة الجواد. فالحق منصور لا محالة بنا او بغيرنا والباطل مهزوم مقهور مهما طالت مدته ودالت دولته، فهذه سنة الله تعالى في خلقه فكلما ادلهمّت الظلمة بزغ نور الفجر الصادق من جديد.

اذا فإن موضوع التوجه نحو الخلاص لا يتعلق بحكومة بعينها احسنت تلك الحكومة او اساءت فهي طينة من عجينة هذه الامة، ولعل الأمر اكبر من ذلك فهو متعلق بجهد الأمة كلها مع عدم التقليل من دور السلطة التنفيذية التي من المفروض ان تكون القدوة الحسنة والاسوة وصاحبة المثل الحي القوي في العمل المخلص الجاد القوي، وعلى هذا فانني احترم كل رأي قيل تحت هذه القبة ويقال فكما قال عمر رضي الله عنه «لا خير فيكم ان لم تقولوها ولا خير فينا ان لم نسمعها» لكن علينا ان نتمثل قول ابراهيم بن ادهم «لا تشغلك عيوب الناس عن تتبع عيوبك» فيبقى السؤال الأهم: هل تركزت مشكلات الامة الداخلية والخارجية في هذه الحكومة حتى اذا اسقطناها سقطت بسقوطها رواسب امتنا وشعبنا وانتهى الفساد كله، وهل حكومة الظل المنتظرة تحقق النصر على الاعداء وبمجيئها تنتهي ازمة الخلق في مجتمعنا، لو كان الامر كذلك لأصبح اسقاطها غاية وهدف وفرض عين على كل مسلم وعربي ولكنت اول من ينفذ هذه المهمة.

اقول وانا اقلكم وعياً وعملاً مخلصاً لقد مضى علي اكثر من اربعين سنة في العمل السياسي وقد اشغلت الجهات الامنية منذ نعومة اظفاري وكنت في ضيافتهم عدة مرات ومعلوم قراهم لضيوفهم، ورغم انه لا احد على ما اعتقد يمكن ان يزاود عليّ بما لحقني من اذىً مادي ومعنوي وجسدي الا اني اعذرتهم بل واحببتهم كونهم يعتقدون انهم يعملون لصالح البلد وحمايته وامنه، ولا يعني هذا اني اوافق على بعض الاساليب الخاطئة واظن ان كثيراً منها قد تغير الأن الى الافضل.

من هذا المنطلق ومع كل ما يجري في جهازنا الاداري من ممارسات فردية خاطئة التي لا نريدها لا سيما واني خبرت هذا الجهاز عن قرب وخاصة في وزارة الزراعة الوزارة التي لا نريدها حاكورة للطامعين بل ادارة اهم واكبر قطاع انتاجي في هذا البلد وهي الزراعة، ورغم

ان اول باكورة اعمال وزير الزراعة في هذه الحكومة منصبة على الغاء قرارات كانت تحد من غلواء اصحاب الممالك فيها وممن هم سيوف مسلتة على رقاب الفلاحين وكذلك اتخاذ قرارات من ابسط ما يقال عنها انها اخذت حتى قبل ان يتمكن من التعرف على ممرات الوزارة ومكاتبها فضلاً عن مجريات امورها. ومع ان هذا كما قيل تحت هذه القبة على لسان بعض الزملاء أن هذا الوضع يعني التناقض مع النفس ذلك الذي يمنح الحكومة ثقته واحد وزرائها يثبت خطأ اجراءات سلفه من خلال الغاء قراراته حتى وهو يطلب الثقة من سلفه وقبل أن ينالها، ومع ذلك فأنه ومن اجل المصلحة العامة وخوفاً على مستقبل هذا البلد فإني اعلن اني سأمنح هذه الحكومة الثقة بعد ان تجيب على شروط الكتلة الاسلامية المستقلة التي طلبتها في معرض ردها على بيان الحكومة من التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وغيره من الشروط، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد سلطان العدوان.



السيد سلطان العدوان:

بسم الله الرحمن الرحيم

«ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم ا البينات واولئك لهم عذابٌ عظيم» صدق الله العظيم.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تمرُ امتنا في مرحلةٍ تُعتبر من اخطر المراحل فقوى الشر تتداعى علينا - لا تريد خيراً لهذه الأمة تريدها فاقدةً لعقيدتها، وتراثها ولاي نهضةٍ حضاريةٍ لها - مستخدمةً في ذلك جميع الوسائل.

وانني اتساءلُ هل سنعمل على مساعدة هذه القوى الشريرة بتنفيذ خططها، إنَّ الانسان عندما يشعرُ بالخطرِ المحدقِ به يسارع بالعمل على درءهِ لذلك من أولى واجباتنا ان نسعى جميعا لتوطيدِ ودعمِ وحدتنا الوطنية - هذه الوحدة التي من شأنها ان تكون سدا منيعا امام الهجمة الشرسة لأعداء هذه الامة.

لا ادري كيف يمكن لانسانٍ ان يحفظ بيتهُ من اقتحامِ اللصوص وهو غافلٌ عنه.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين.

حرصاً مني على عدم الاطالة فانني سأكتفي بما يلي:

اولاً :-

انني ادعو وبكل اخلاصٍ ومحبة جميعَ الاخوةِ مهما كانت افكارُهم او ميولهم او رغباتهم الالتقاء تحت شعار «ترسيخ قواعد متينة لوحدتنا الوطنية» وإنّ من اخطر عوامل هدم هذه الوحدة

التي ادعو الله ان تبقى كما كانت، محاولات تجري هنا وهناك للمساس بمصداقية بعض ممثلي الامة الذين نحترمهم والذين يمثلون قطاعاً واسعاً من ابناء هذا الشعب المؤمن، اننا اذا فعلنا ذلك سنكون بعدها نردد المثل القائل «أُكلتُ يومَ أُكل الثور الابيض».

ثانياً : فلسطين.

إنَّ القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة تدفعنا لأن نبين ما يلي:

اننا نؤمنُ ايمانا عميقاً بأن ارض فلسطين هي ارض الاسراء - وهي ارضُ الانبياء وإنّ التفريط والمساومة عليها اثمٌ عظيم، اننا في الاردن ونحن جزء من هذه الامة وإن كانت قضيةُ فلسطين قضية كل واحد منا الا أنه علينا الالتزام بتطلعات أخوتنا ابناء فلسطين وأن نركز على ما يلي:

لقد اختارَ اخواننا منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً لهم لذلك لا يجوز ان نرضخ لأي ضغوط تحرم ممثلي الشعب الفلسطيني من حقوقهم ولا يجوز لأي كان ان يكونَ بديلاً عنهم او ناطقاً باسمهم.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين

لقد سبق ان تحدثنا كثيرا عن السياسة الزراعية وقدمنا اقتراحات وافكاراً رأينا أنها تُسهمُ في نجاح السياسة الزراعية في بلدنا، الا انه للأسف الشديد وجدنا ان السياسة الزراعية لا تخضع لأي دراسةٍ علمية موضوعية تسهمُ في حل مشكلةِ الزراعة بل على العكس من ذلك فاننا نرى السياسة الزراعية تخضع للمزاجية كما انه من المؤسف ان نرى تغير القرارات بتغيير المسئولين دون اعطاء الفرصة لهذه القرارات لبيان مدى فعاليتها.

انني اثمنُ معظم القرارات الزراعية التي بدأ فيها وزير الزراعة السابق، وقبل ان ترى هذه القرارات النورَ اتُّخذت قرارات جديدة ولم يمضي على تشكيل الحكومة أيام معدودة - ماذا يعني هذا؟ حتى لو افترضنا جدلاً ان القرارات الجديدة صائبةٌ وصحيحة - الا تحتاجُ ولو لبعض الوقت لدراستها؟ انني آسف ان اشعر بان معظم قراراتنا قراراتٌ شخصية وليست قراراتُ مؤسسات.

كما ارجو ان يسمح لي معالي الرئيس ان اسأل الحكومة ما هو موقفها من التعويضات المتعلقة بالمديونية التي اقرها المجلس الكريم بناء على توصيات اللجنة الزراعية، هل ستلتزم بها ام انها ستكتفي بايلائها اهميةً خاصة كما ورد في بيانها . . نريد جواباً على ذلك.

ان المزارع محتارٌ في امره ويشعرُ بالاحباط كما يشعرُ بالألم والغضب من المماطلة في مد يد المساعدة له - ومما زاده الما تفاقمُ المشكلات عليه سواءً في ارضه الزراعية الموبوءة او في المياه الملوثة التي يسقي منها ارضه.

ان المزارع ينتظر من الجهات المسئولة ان تبين له بكلِ وضوحٍ ماذا يفعل. هل يقومُ بزراعةِ ارضه - ام لا - نريد جوابا لذلك.

وفي الختام ادعو الله العظيم ان يهدينا الصواب وسبل الرشاد لنكون امناء على رعاية شؤون ابناء هذا الشعب الطيب وان يحفظ بلدنا من كل سوء في ظل القيادة الحكيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب السيد ابراهيم الغبابشة.



السيد ابراهيم الغبابشة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . . . حضرات الزملاء المحترمون . . .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تقدمت حكومة الاستاذ طاهر المصري الى هذا المجلس الكريم لنيل ثقة نواب الشعب على بيانها الوزاري المرفوع اليكم، ونقدر جميعا ان هذا التشكيل الوزاري يأتي في مرحلة دقيقة يمر بها الاردن بصورة خاصة والوطن الكبير بصورة عامة، حيث تتكالب قوى الشر المتحالفة برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق الأبي وضد شعب فلسطين داخل الأرض المحتلة وفي الجنوب اللبناني والخليج بكل غطرسة وشراسة بعد ان وجدت المناخ الدولي ملائما لتنفيذ مخططاتها في ضرب الأمة العربية ومشروعها النهوضي الذي بدأ في ارض الرافدين وعلى ايدي ابطال الانتفاضة الفلسطينية المباركة. وان التزامن الواضح بين كل تلك التحركات والتهديدات والانذارات الى العراق وقيادته الباسلة والى رجال المقاومة والمخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني والممارسات غير الانسانية بحق المواطنين الفلسطينيين والعرب في الكويت وغيرها من دول الخليج وذلك الدعم اللامتناهي للهجرة اليهودية ومشاريع الاستيطان الصهيونية المكثفة في ارض فلسطين العربية والقدس الشريف ما هي الا فصول من مخطط واحد موجه الى تطلعات امتنا وشعبنا يشكل امتدادا للحرب الصليبية القديمة والحديثة الهادفة الى فرض الهيمنة على المنطقة العربية والتسلط على مقدراتها واحباط تطلعات امتنا للوحدة والحرية والتقدم.

لقد احسنت الحكومة صنعا اذ افتتحت عهدها بالاعلان عن الغاء الاحكام العرفية وهو مطلب جماهيري كان شعبنا ينادي به وينتظر تحقيقه على مر العهود، كما احسنت صنعا كذلك باعلانها عن التمسك بالثوابت والمرتكزات الوطنية ودفع مسيرة الديمقراطية وتعميق مفهومها وتوسيع قاعدتها لكي تتجاوز حدود التعددية السياسية المجردة وصولا الى المشاركة الفعالة في صناعة القرار.

وان ما جاء في البيان الوزاري حول التأكيد على الحريات الدستورية وتعزيزها ورعاية حقوق المواطنين الى جانب التأكيد على سياسة وضع القضية الفلسطينية على رأس اهتمامات الأردن وهمومه وانه لن يفرط بأي حق فلسطيني او عربي ولن يكون بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مثلما كذلك الالتزام بمطلب

وحدة ارض العراق الشقيق وفك الحصار عنه ليكون لشعبه حق العيش الكريم والسعي بكل الجهود الى العمل على توفير اسباب فك الحصار وقيام الاردن باخذ زمام المبادرة لحشد الطاقات العربية في ذلك المجال . . . كل هذا يدحض الشائعات التي كانت تطلق هنا وهناك ضد هذه الحكومة من حيث المبدأ.

وقبل ان اتناول بالرد على فقرات البيان الوزاري، لا بد لي من ان ابدي بعض الملاحظات حول الكيفية التي تمت بها المشاورات لتشكيل الحكومة وحول اشخاصها ـ وانا اكن الاحترام والتقدير للجميع ـ اذ ان اسلوب تلك المشاورات واختيار الوزراء قد تم بمنأى عن الكتل والفئات السياسية والبرلمانية، ودون الارتقاء الى المستوى الديمقراطي الحقيقي الذي يتطلع اليه أبناء شعبنا، ولقد مضى الزمن الذي كان يتم به فرض التوجهات وتسمية الوزراء واعتبار كل ذلك واقع ضمن دائرة المحظور.

فالمناخ الديمقراطي الذي اراده جلالة الملك الحسين المعظم لهذا البلد بعد احداث نيسان عام ١٩٨٩ قد كشف الحجاب عن نتائج تجاهل الارادة الشعبية والممارسات غير الدستورية واللامشروعة مما كاد ان يؤدي الى تدمير هذا البلد وتدمير اقتصاده والحاق افدح الاضرار به، مثلما ثبت كذلك ان الديمقراطية والرقابة الشعبية هي الضمانة الوحيدة للوصول بالوطن الى شاطىء السلامة، اذا حرصنا عليها جميعاً، ويجب أن نحرص عليها كذلك.

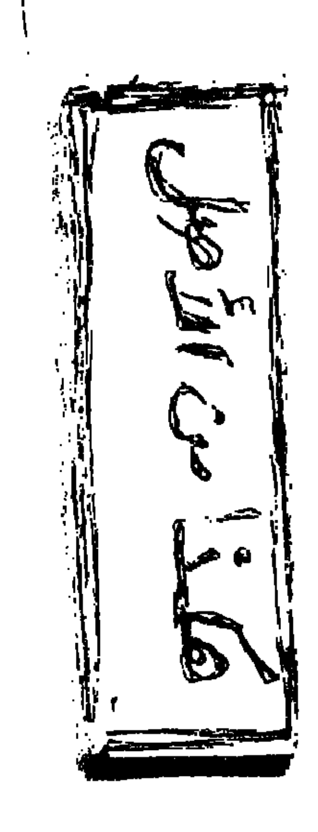
من هنا أقول بأن قيام الاستاذ طاهر المصري بتشكيل الحكومة باجراء المداولات هنا وهناك كان بادرة طيبة، وكنا نأمل ان يقع الاختيار موفقا لرجال وشباب تتوفر بهم جميع ما نصبوا اليه جميعاً، ولا يكفي مجرد تجميع اعضاء الحكومة من هنا وهناك دون معايير او مقاييس موضوعية محددة وواضحة تتفق مع الأسس الصحيحة لاخراج التشكيلة الوزارية التي ينشدها المواطن ويجد فيها التعبير الحقيقي لمقتضيات هذه المرحلة.

معالي الرئيس . . . الزملاء الكرام . . .

فيما عدا الخطوط العريضة الواردة في مطلع البيان الوزاري نجد ان فقراته بمعظمها قد صيغت بعبارات انشائية لم تتضمن برامج ثابتة ومفصلة تأتي على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الوطن باستثناء وعود وتمنيات لا تفي بالغرض الذي نسعى اليه جميعا. واني بهذا الصدد ارى ما يلي:

في مجال القضية الفلسطينية وهي القضية المركزية كان على الحكومة ان تلتزم بأنها لن تقدم على اية خطوة تفاوضية مع العدو الصهيوني والاعلان ان دور الاردن لا يتجاوز دور المساند للمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما تلتزم ببرنامج دعم برفع المعاناة عن اهلنا في الأرض المحتلة والوقوف بحزم الى جانب الانتفاضة الفلسطينية المباركة في جميع المجالات.

في مجال حقوق شعبنا العراقي يجب الوقوف مع العراق الشقيق في جميع المحافل العربية والدولية والتنديد بكل محاولات التدخل في شؤونه الداخلية وفتح الحدود معه بصورة مطلقة والغاء القيود الجمركية وتسهيل النقل



والانتقال بين القطرين الشقيقين بما يقتضيه رفع المعاناة عن شعبنا الذي ما زال يرزح تحت الحصار غير المبرر وغير المشروع.

القوانين المنتظرة ـ اعطاء صفة الاستعجال لاخراج قوانين الاحزاب والمطبوعات والعمل وقانون نقابة المعلمين واعلان شرعية الاتحاد العام لطلبة الاردن الذي تحمل التضحيات في قيادة الحركة الطلابية منذ زمن طويل وقدم التضحيات والشهداء دفاعا عن تلك الحركة.

جيشنا العربي وقوى الامن ـ التركيز على دعم القدرات العسكرية لجيشنا العربي وقواتنا المسلحة الباسلة وتوفير كافة المستلزمات الضرورية لقوى الأمن العين الساهرة لتوفير الطمأنينة والاستقرار للجميع.

في مجال اقتصادنا الداخلي وضع خطة شاملة لتنمية القدرات الاقتصادية الذاتية لبلدنا واستغلال الموارد المادية والبشرية لمعالجة مسألة البطالة والارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة الذي اثقل كاهل المواطن العادي. والوقوف الى جانب الفئات الفقيرة والمحرومة في تأمين احتياجاته من السلع الضرورية والخدمات المناسبة بأسعار معقولة..

وفيما يتعلق بتنمية وتطوير القوى البشرية، فان الاردن الذي يفخر بأنه يملك قوى عاملة متعلمة يجب عليه ان يبحث عن الوسائل التي تتيح له ايجاد المنافذ لاستغلال تلك القوى وان يبحث عن فرص العمل الملائمة في داخل البلد وخارجه وان يسعى جاهدا لتطوير اساليب التدريب المهني وخلق الحوافز واعطاء البدلات لتسهيل تدريب وتأهيل العناصر البشرية بأيسر السبل ورفع مستوى التدريب والتأهيل الحرفي والمهني ضمن خطة متكاملة لمواجهة معضلة البطالة المقنعة.

وفي السياسة التعليمية والتربوية. يجب ان نعترف بصراحة ان الخلل في مخرجات النظام التعليمي كان محصلة غياب سياسة تعليمية واضحة ومحددة تتلاءم مع متطلبات التنمية والتطور ومع حاجات سوق العمل، الأمر الذي يقتضي اعادة النظر في الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم والسياسة التعليمية حتى لا تستمر عملية تخريج افواج من منتظري الوظيفة والعاطلين عن العمل.

وان انصاف قطاع المعلمين وتوفير الراحة لهم والاطمئنان واعطائهم الحق في انشاء نقابة لهم تتولى الدفاع عن مصالحهم هو من الأمور الملحة التي يجب المبادرة لاقرارها.

كما ان عملية فرض الرقابة على الجامعات والمعاهد الأهلية وتحديد الرسوم التي تتقاضاها من الطلبة، وعدم الترخيص للجامعات الأهلية الجديدة ما لم تكن اضافة نوعية للتعليم العالي امر حيوي اذ لا حاجة بنا الى تخريج جيوش اخرى من العاطلين عن العمل.

وفي السياسة الزراعية والثروة الحيوانية لا بد من رسم سياسة واضحة في دعم المزارعين واعفاء المستلزمات الزراعية من الرسوم والجمارك وتشجيع المشاريع الزراعية الفردية والجماعية والحفاظ على الاراضي القابلة

للزراعة داخل مناطق التنظيم وخارجها من التآكل واستغلال واستثمار اراضي واملاك الدولة دون التفريط بها، ودعم وتشجيع الجمعيات التعاونية وتحسين ادارتها لصالح الزراعة والمزارع والاهتمام بالاراضي الحرجية والحفاظ على الثروة الحرجية كثروة وطنية وعدم المساس بها او التعدي عليها، وكذلك الاهتمام بالاراضي الشرقية وايجاد المشاريع لاستغلالها للحد من الزحف الصحراوي بزرع النباتات الرعوية وتربية الماشية بأنواعها لزيادة هذه الثروة لأنها تعتبر المصدر الرئيسي لرزق معظم المواطنين، ولا بد هنا من الاشارة الى ضرورة فتح ملف توزيع الوحدات الزراعية في الأغوار والأساليب الملتوية وغير القانونية التي تم بها ذلك التوزيع الأمر الذي فوت ويفوت الأغراض الأساسية من عملية تنمية الاغوار لصالح المزارعين فيها.

السياسة المائية، لقد آن الأوان لأن يرى الأردن سياسة مائية واضحة تشترك في وضعها مختلف الجهات ذات العلاقة للمحافظة على المخزون المائي وتوفير الماء الصالح للشرب والزراعة عن طريق تنمية واستغلال الموارد المائية بشكل صحيح واقامة السدود وخاصة في المناطق الجنوبية لحفظ مياه الأمطار التي تذهب هدرا او تسبب الكوارث البشرية والزراعية مما لمسناه في بداية هذا العام على وجه الخصوص حيث نتجت عنها اضرار جسيمة للأراضي الزراعية، ومن الجدير بالذكر أن بعض المزارعين لم يبقى لديه سوى سند التسجيل ولم يتم تعويضه من قبل الحكومة السابقة، ولا الاشارة ايضاً من الحكومة الحالية حول التعويض. ولا بد من الاهتمام بالبيئة وعدم التلوث الى جانب التوسع في استغلال المصادر الطبيعية ومشاريع التعدين في الفوسفات والبوتاس والاسمنت. والبحث عن النفط والغاز والثروات الاخرى الدفينة.

وفي سياسة الاسكان - فان الجميع يدرك ان السكن امر حياتي وقيمة اجتماعية يطمح الفرد لامتلاكها، ولكنه في ظروفنا السائدة يعجز عن امتلاكها او بلوغها بسبب غلاء الأراضي وارتفاع اسعار مواد البناء.

ونظراً لاتساع قاعدة ذوي الدخل المحدود والمتدني فان قطاعا واسعا من الأردنيين قد اصبح في حاجة ملحة لتوفير المأوى والسكن الملائم الأمر الذي يستوجب توزيع املاك واراضي الدولة بشكل عادل داخل مناطق التنظيم وبأسعار رمزية بحيث تعطى لمن لا يملك المأوى والبيت المناسب مع تقديم القروض والتسهيلات الممكنة لهم لمساعدتهم على مواجهة هذه المشكلة الحيوية ولا بد من تشجيع جمعيات الاسكان وتوفير احتياجاتها من الارض لغايات البناء.

وفي مجال الصحة والدواء وبرغم كل التطور الذي حصل فان مناطق كثيرة من البلاد ما زالت تعاني من النقص والاهمال في توفير المرافق الصحية والطبية والدوائية وعدم توفير الكوادر المدربة والكفاءات والخبرة الأمر الذي يستدعي مزيدا من الجهد والاهتمام خاصة في المناطق الجنوبية والنائية والفقيرة، ولا بد من توسيع قاعدة التأمين الصحي لصالح الطبقات المحتاجة والفقيرة لتحقيق شعار (في الجسم

السليم تكمن المواطنة السليمة).

قطاع الشباب - يعرف ان الأردن مجتمع شبابي او مجتمع يافعين الأمر الذي يفرض اعطاء اهتمام اكبر بشبابنا الذين هم عدة المستقبل ورجاله وقادته، فلا بد من توفير المتطلبات الضرورية التي تهدف الى الأخذ بيد الشباب لتحقيق طموحاتهم وتلبية رغباتهم في اقامة الأندية الشبابية وا لمعسكرات الصيفية والمقرات والمراكز الرياضية واعطاء الشباب فرصتهم لاقامة اتحادهم واخذ دورهم الفعلي في بناء المجتمع وصنع المستقبل.

وعن الاحكام العرفية وآثارها - وبعد ان اعلنت الحكومة عن الغاء تلك الاحكام فاننا نرى أنه يتوجب معالجة الأثار السلبية التي خلفتها تلك الاحكام والممارسات الخاطئة مما الحق الضرر بحق بعض المواطنين بصورة جائرة وتعسفية وأدعو الى تشكيل لجنة قضائية عليا تقوم بدراسة المظالم والحيف الناجم عن ذلك وايجاد الحلول المنصفة لها وتصفية آثارها.

وعن المناطق الجنوبية - وارجو ان لا يفسر ذلك بأنه توجه اقليمي - فالكل يعرف ان الجنوب مصدر رئيسي من مصادر الانتاج الوطني، وهناك من المشاكل والقضايا التي تعاني منها تلك المناطق الحيوية تحتاج الى التعرف عليها ومعالجتها.

ففي المناطق الجنوبية توجد الثروة الرئيسية من الفوسفات والبوتاس والاسمنت وثغر الأردن الوحيد - العقبة - وهناك العديد من المصانع، ومع ذلك فسكان الجنوب محرومون من مردود انتاج مناطقهم الى حد بعيد، وتشير الدراسات الى ان نسبة كبيرة من السكان هناك يعيشون تحت مستوى خط الفقر الأمر الذي يؤكد اهمال الحكومات المتعاقبة لهذه المناطق.

وفي المناطق الجنوبية لا تقوى مؤسسات الحكم المحلي من البلديات والمجالس القروية على مواجهة المصاعب التي تواجهها فالقضايا التنظيمية وعدم توفر الأموال تجعلها غير قادرة على النهوض بمسؤولياتها في توفير الخدمات الاساسية مثل المياه والطرق والكهرباء، وتتسع الهوة كثيرا بين ما يتوافر من خدمات في العاصمة وغيرها من المدن في المناطق الأخرى عنها في محافظات الجنوب لتجعل المواطن فيها يشعر بأنه ليس قطعة من اردننا النامي المتطور.

ومن هنا فان الحكومة مطالبة باعفاء بلديات محافظة الطفيلة وغيرها من محافظات الجنوب الفقيرة من كافة الديون الحكومية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها تلك البلديات خاصة بعد ما أصابها من الفياضانات والكوارث في المناطق الجنوبية التي ما زالت اثارها ماثلة رغم الوعود الكثيرة التي صرفت آنذاك.

وختاماً لكلمتي ارجو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ هذا البلد وان يلهمنا الصبر ان شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، بهذا نكون قد اختتمنا مناقشات البيان الوزاري لدولة السيد طاهر المصري من قبل الاخوة النواب، ولم يبقى احد مسجل عندي للحديث حول البيان.

ننتقل بعد ذلك الى بقية جدول الاعمال وهي جواب دولة السيد طاهر المصري على كلمات السادة النواب. نستمع الى جواب دولة السيد طاهر المصري بعد صلاة الظهر، ويتم بعد ذلك التصويت على الثقة بالحكومة وهذا ما جاء في جدول الاعمال. فترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود بعدها للاستماع الى دولة السيد طاهر المصري.

- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة واداء الصلاة، ثم عادت بعد ذلك للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة. البند الرابع على جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

٤ - جواب دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء على كلمات السادة النواب

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس تفضل



دولة رئيس الوزراء: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

حضرات النواب المحترمين..

بداية اود ان اشكر كل الزملاء على مناقشتهم للبيان الوزاري وعلى ما ابدوه من اراء وافكار سواء من تحدث منهم باسم كتلته او نيابة عنها او اصالة عن نفسه.

لقد جاءت هذه المناقشات لتشكل مساهمة جيدة على طريق ترسيخ التجربة الديمقراطية وتعميق مفاهيمها.

كما اود ان ارحب بأي نقد موضوعي ورد في هذه المناقشات ذلك ان الاختلاف في الرأي وفي الاجتهادات هو من طبيعة العمل الديمقراطي ومن يتقدم بحمل امانة المسؤولية في اي موقع لا بد ان يظل قادرا على الحوار وقبول النقد والاستفادة من اراء الاخرين.

وسوف احاول في هذه الكلمة المختصرة ان اجيب على ما طرح وارجو من زملائي النواب ان يعذروني فيما اذا لم اتمكن من بحث او ابداء رأي حول كل هذه النقاط التي اثيرت ليس بغرض التقصير ولكن ربما لضيق الوقت.

لقد اوضح البيان الوزاري بشكل مفصل خطط الحكومة وتوجهاتها في كافة القطاعات وستعمل الحكومة بكل جد واخلاص على وضع برامج لتنفيذ ذلك.. وتبقى المهمة الاساسية لهذه الحكومة وربما تبقى سمة الفترة التي نعيشها حاليا هي تثبيت العمل المؤسسي ووضع منهجية واضحة للعمل الحكومي وتوسيع قاعدة صناعة

القرار وترسيخ الحريات العامة واحترام مبدأ سيادة القانون.

لقد اصبح مجلسكم الكريم شريكا في صناعة القرار وبالتالي فهو شريك في تحمل المسؤولية.

ولقد اشار العديد من الزملاء الى موضوع الاحكام العرفية واكرر ما قلته سابقا ان الاحكام العرفية في حكم الملغاة وان المحاكم العرفية وسلطة الحاكم العسكري العام قد انتهت.

وتتعهد الحكومة امامكم بان تعلن رفع الاحكام العرفية بشكل كامل ونهائي حال نفاذ القوانين الخاصة بذلك والتي قدمتها الحكومة الى مجلسكم الكريم.

والحكومة عاقدة العزم على ان نتجاوز جميعا كل اثار فترة الاحكام العرفية لكي نفتح صفحة جديدة على طريق تثبيت الحقوق الدستورية والمدنية لكل المواطنين ويشمل هذا قضايا المحكومين السياسيين الذين سوف تدرس قضاياهم خلال فترة قصيرة تمهيدا لاخذ القرار المناسب.

كما اصدر ديوان الخدمة المدنية الكتب اللازمة لاعادة جميع المفصولين لاسباب سياسية الى الخدمة في الوزارات والدوائر التي كانوا يعملون بها الا من استنكف للعودة لاسباب صحية.

وستتابع الحكومة اي قضية يثبت لها انها لم تعالج بعد

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

كنت ولا ازال اعتقد ان الحكومة لا تصنع التغيير بل تفتح الباب للتغيير وتشرع النوافذ امام القوى الفاعلة في حركة المجتمع وتحولاته الديمقراطية للمشاركة الواسعة من اجل تحمل مسؤولية الوصول الى الغايات الاساسية للمسيرة الديمقراطية في تحقيق الحريات السياسية والمساواة والمشاركة الشعبية في بناء نهضة الوطن ورفعته وازدهاره.

والحكومة عازمة على اجراء تغييرات جذرية في القوانين وتحديث التشريعات وتحريرها مما يتعارض والنهج الديمقراطي.

كما هي عازمة على وضع الخطط التنموية ضمن تصورات شاملة تضمن الاستمرار في البناء على قواعد راسخة تأخذ في الاعتبار موارد الوطن وطموحات ابنائه وعدالة توزيع الخدمات والمشروعات والتصدي للتحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

معالي الرئيس

وارجو ان اعيد التزام الحكومة حول نهجها بالنسبة للقضية الفلسطينية ولاي تحرك دولي او اميركي وعلاقة الاردن بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ان السياسة الخارجية للاردن والنهج الاردني تجاه القضية الفلسطينية حصيلة عقود طويلة هي المواقف والاسس والسياسات حددها جلالة قائد الوطن وتبنتها حكومات عديدة واصبحت ذات جذور لا تستطيع هذه الحكومة او اي حكومة اخرى ان تحيد عنها او زعزعة ثوابتها.

وانه من السذاجة القول ان رئيس الوزراء

سوف يدخل وحيدا وبشكل سري الى مكان مغلق لكي يتخلى عن كل الثوابت والسياسات مرة واحدة.

ان ذلك يمثل استهانة بعقول الناس لا تخفى على حضراتكم او على احد، فالتحركات السياسية علنية والسياسات الاردنية معروفة والمجلس الكريم يتابع الاحداث وتصرفات الحكومة في هذا المجال وفي كافة المجالات.

وقد قالت الحكومة في بيانها الوزاري وفي الصوت الواضح والعالي ان الاردن لن يفرط باي حق فلسطيني او عربي ولن يقبل حلا منفردا ولن ينوب عن منظمة التحرير الفلسطينية.

اننا نتمسك بالثوابت القومية والوطنية التي دفع الشعب الاردني في سبيلها ما دفع من تضحيات وشهداء والتزمت بها حكومات متتابعة كانت اخرها الحكومة السابقة التي شاركت فيها الحركة الاسلامية وزملاء اخرون في هذا المجلس - وليعلم الجميع ان لا القيادة الهاشمية ولا هيئة الوزارة ولا اي مواطن شريف يضمر ادنى استعداد لان يتنازل او ان يتخلى والايام بيننا وهي التي ستحكم.

ويعلم مجلسكم الكريم ان هذه الحكومة جاءت بعد اقرار الميثاق الوطني من قبل المؤتمر الوطني العام على الصورة التي اتفقت عليها القوى السياسية الاردنية كافة وحددت في بيانها الوزاري التزامها بالدستور نصا وروحا وبالميثاق رؤية ومستقبلا لذلك يكون الحديث عن الالتزام بالشريعة الاسلامية مشمولا بهذا الالتزام.

الاسلام دين الدولة والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيها وتأسيسا على ذلك فان الحكومة ملتزمة بان تكون كافة القوانين والانظمة منسجمة مع هذا الثابت وستتوجه لازالة كل ما من شأنه ان يتعارض مع هذا الالتزام.

اما الحديث عن ظروف خارجية ونظام دولي جديد سيحكم مسار الحكومة وسلوكها وتوجهاتها السياسية وفق نهج لا يتفق مع ما ورد في بيانها فإنه لا بد أن يكون ناتجا عن اوهام وتصورات لا اساس لها في الواقع وسوف تحكم الايام على مصداقية ما التزمت به الحكومة من ثوابت في العمل السياسي وسيكون ذلك بينا لمجلسكم الكريم وعلى مرأى ومسمع من شعبنا الكريم.

اما في موضوع الصحافة فان الحكومة تؤكد التزامها بحرية الصحافة وحرصها على توفير المناخ الديمقراطي لها كما تضمن حرية الفكر والتعبير والرأي والحكومة تأمل ان لا يفهم من الحديث الذي اشار اليه بعض السادة النواب عن الصحافة والصحفيين انه دعوة موجهة اليها لوضع قيود على الصحافة والكتاب في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الى تقديم مشروع قانون للمطبوعات والنشر يضمن لها الحرية.

وحول ما اشارت اليه الكتلة الدستورية فان قناعتي تقضي بضرورة انسجام المواقف ولئن كانت لي مواقفي الخاصة بي كمرشح للمجلس النيابي ثم كنائب فان ما يجدر ابرازه ان بيانا وزاريا لحكومة تضم ٢٤ وزيرا لا بد الا ان يجيء تعبيرا عن مجمل القناعات ا لمشتركة لهيئة الوزارة وبخاصة انها تضم عشرة نواب كان لكل منهم بيانه الانتخابي.

واذا كان البيان الوزاري لم يتضمن اشارة الى بعض الامور فان ذلك لا يعني تجاهلا لها او اهمالا انما جاء من باب عدم الرغبة في الدخول في التفصيلات في بيان وزاري وسوف تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لتنفيذ كل ممكن وابلاغ المجلس الكريم بكل ما يجد من معلومات عن تلك المواضيع

لقد سعيت منذ البداية لجعل هذه الحكومة حكومة ائتلاف وطني وسأظل اسعى بهذا الاتجاه.

وفي كل الاحوال فان هذه الحكومة ستكون باذن الله حكومة لجميع الاردنيين ممارسة وتوجها وانها سوف تحرص على التشاور مع جميع الكتل البرلمانية بدون استثناء٧

ويهمني ان اعلن من هذا المنبر ان هذه الحكومة لم تأت لملاحقة فئة او جهة انما هي حكومة باذن الله ستكون للجميع وسوف تثبت ذلك في كل مناسبة وفي كل الاوقات.

اما بالنسبة للتنظيمات النقابية والمهنية التي اشار اليها بعض السادة النواب فان توجه الحكومة كما ورد في بيانها الوزاري هو ترسيخ الديمقراطية وتعميق مفهومها وتوسيع قاعدتها كي تتجاوز حدود التعددية السياسية وصولا الى المشاركة الفعالة في صناعة القرار.

ومن هذا المنطلق فان لكل قطاع من قطاعات المجتمع حقه في تنظيم نفسه مهنيا ونقابيا لتتمكن هذه القطاعات من المشاركة الفعلية في صناعة القرارات المتعلقة بشؤونها.

لهذا ستحيل الحكومة مشروع القانون الخاص بنقابة المعلمين الموجود حاليا لدى اللجنة القانونية بمجلسكم الكريم بعد وروده اليها في الدورة العادية القادمة اضافة الى التنظيمات المهنية والاتحادات في القطاعات الاخرى الزراعية والطلابية والشبابية.

أما موضوع الاصلاح الاداري الذي ورد في مناقشات بعض السادة النواب فان الحكومة قد فصلت في بيانها الوزاري وهو كما تعلمون شعار ورد في عهود الحكومات السابقة ولم يتم التقدم في معالجته الا بخطوات قليلة وتأمل هذه الحكومة ان تتمكن من تنفيذ ما ورد في بيانها الوزاري ولكننا ندرك مع الاسف الصعوبات التي تواجهها في التطبيق وبخاصة في مجال تخليص الجهاز الاداري من عوامل ضعفه وترهله التي تتركز في وجود اعداد من غير المؤهلين وغير الاكفاء وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب الناجمة عن الضغوط الاجتماعية والحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

اما ما ورد من ملاحظات من بعض الاخوة النواب حول بعض النقاط المحددة التي اعتقد انها جديرة بالتوقف ستبدي الحكومة ما يلي:

التزام الحكومة بسن قوانين عصرية للاحزاب والمطبوعات والنشر والعمل وضمان حق سائر النقابات العمالية بالانتساب لاتحاد نقابات العمل.

وتعديل وضع اتحاد مزارعي وادي الاردن بحيث يصبح الاتحاد لكافة مزارعي المملكة

انجاز مشروع قانون نقابة الفنانين.

تشكيل اتحاد طلابي واتحاد اخر للشباب.

سيتم عرض مشروع قانون العمل على مجلسكم الكريم خلال دورته العادية القادمة وهناك هيئة مشكلة في وزارة العدل تقوم على دراسة التشريعات وتطويرها وتحديثها بحيث تناسب المرحلة الديمقراطية التي نعيشها وتضع هذه اللجنة اقتراحاتها المتعلقة بحذف والغاء كل ما يحمل مضمونا عرفيا من بنود هذه التشريعات.

ان الحكومة ملتزمة بانها لن تتدخل في حرية العمل النقابي او في انتخابات النقابات او الاتحادات النقابية.

وسيتضمن مشروع قانون العمل الجديد الضمانات والاسس التي تعزز حرية العمل النقابي وسلامته.

واعلن ان هذه الحكومة تحرص كل الحرص على ان يكون العمل النقابي حرا ديمقراطيا لكافة عمالنا وانها لن تقبل باية عراقيل تضعها اي نقابة بحق عمالها في الانتساب اليها والى ان ينظم مشروع القانون الجديد تلتزم الحكومة بشكل عام بكل ما هو ديمقراطي في موضوع نقابات العمال.

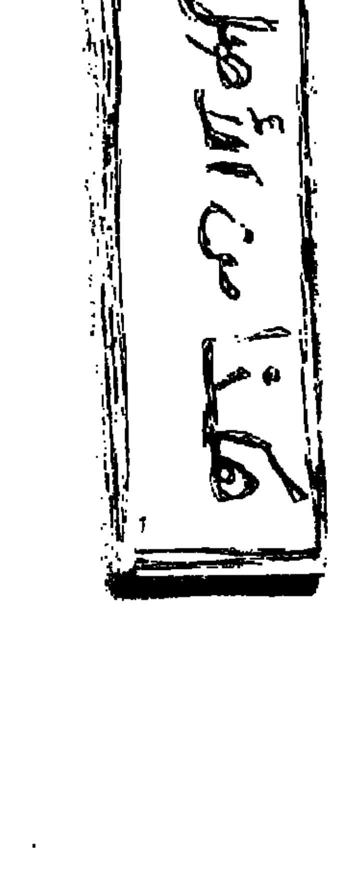
ان سياسة احلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة التي بدأت مع بداية هذا العام حققت نتائج ايجابية على صعيد سوق العمل الاردني فقد تم توفير الالاف من فرص العمل التي اقدم عليه واشغلها اردنيون.

كما تم تحصيل الرسوم على تصاريح العمل باثر رجعي لاول مرة من العمال الوافدين واصحاب الاعمال الذين كانوا يتهربون من دفعها.

اما في مجال الضمان الاجتماعي فمع ان الحكومة تميل الى احترام استقلالية المؤسسات وحريتها في اتخاذ قراراتها من قبل مجالس اداراتها ضمن احكام القانون فانها تبين ان موضوع التأمين الصحي للعمال يدرس الان في مؤسسة الضمان الاجتماعي من قبل لجان متخصصة تمهيدا لاصداره وحسب الاصول وان استثمارات اموال الضمان ستكون في مشاريع توفر فرص العمل لعمالنا وبما يعود بالنفع على المؤسسة.

اما بالنسبة لما أثاره بعض السادة النواب حول خطط التربية والتعليم والتعليم العالي والاعلام والهوية التي ترتكز عليها التربية والتعليم فقد كان البيان الوزاري واضحا في التركيز على ان المرتكزات التي تنطلق منها العملية التربوية التعليمية تكمن في الدستور والميثاق وقانون التربية والتعليم وكتاب التكليف السامي وتوصيات المؤتمر الاول للتطوير التربوي.

اما الهوية التي ترتكز عليها التربية والتعليم فهذا امر واضح جلي لا لبس فيه ولا غموض فالمادة الثانية من قانون التربية والتعليم تنص على ما يلي.. تنبثق فلسفة التربية في المملكة من الدستور الاردني والتراث العربي الاسلامي ومبادىء الثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية الاردنية وتتمثل هذه الفلسفة في الاسس التالية



الاسس الفكرية.. الايمان بالله.. الايمان بالمثل العليا للامة العربية.. الاسلام نظام فكري سلوكي يحترم الانسان ويعلي من مكانة العقل ويحض على العلم والعمل والخلق.. الاسلام نظام قيمي متكامل يوفر القيم والمبادىء الصالحة التي تشكل ضمير الفرد والجماعة.. العلاقة بين الاسلام والعروبة علاقة عضوية والحكومة ملتزمة بذلك.

السياسة المالية

وقد بينت الحكومة في بيانها الوزاري وبشكل واضح ان توطيد الاعتماد على الذات بما في ذلك تخفيض العجز في موازنة الدولة هو المحور الرئيسي لسياستها الاقتصادية.

وبالنسبة للنظام الضريبي فان الحكومة ستسعى الى تطوير نظام الضريبة التصاعدي بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية واستمرار النمو الاقتصادي الصحي وستعتمد الحكومة في سياساتها الضريبية على مبادىء منها..

١ ـ اعطاء وزن اكبر لفرض الضرائب على الاستهلاك وتجنب فرض الضرائب على الادخار والمدخرين.

٢ ـ منح الاعفاءات الضريبية الكافية لتشجيع الاستثمار والتصدير.

٣ ـ تبسيط الاجراءات الجمركية وخاصة المتعلقة منها باستيراد المواد الخام وتصدير السلع الوطنية.

٤ ـ استيفاء الرسوم العاجلة على الخدمات التي تقدمها الحكومة ومؤسساتها

٥ ـ وضع برامج محددة لتحسين وسائل الجباية وتوسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبي على مختلف انواعه

اما بالنسبة للمديونية الخارجية فلم يحدث على ارقامها اي تغيير منذ ان تقدمت الحكومة بموازنة الدولة للعام الحالي حيث ان السداد مؤجل.

وقد تضمنت كلمات بعض الاخوة النواب مطالب في احداث مستشفيات ومراكز صحية في محافظاتها وترى الحكومة ان الحاجة ملحة وضرورية لتنفيذ مثل هذه المطالب وستقوم الوزارة في البدء ببناء مستشفى الكورة سعة ٥٠ سريرا قابل للتوسع ومستشفى الرصيفة سعة ١٠٠ سرير قابل للتوسع والشروع بتنفيذ البنية التحتية لمستشفى الكرك قبل نهاية هذا العام.

كما ستقوم الوزارة ببناء قسم الامراض النسائية والتوليد في مستشفى معان وبناء ١٨ مركزا صحيا في مختلف مناطق المملكة حسب الاولويات الملحة علما بان المخصصات اللازمة قد تم رصدها.

وحول الطلب بتشكيل لجنة شعبية لتحديد الاسعار ورقابتها وقيام وزارة التموين بفرض رقابة صارمة على الاسعار ومحاربة الاستغلال والاحتكار فان تحديد اسعار السلع التموينية يخضع لاحكام قانون التموين ومن خلال لجنة فنية مختصة يشكلها الوزير لهذه الغاية ويحدد الوزير الاسعار بناء على توصية من هذه اللجنة.

ومع ذلك فان وزارة التموين بدأت مؤخرا بالاشتراك مع الجمعية الاردنية لحماية

المستهلك بانتداب مختصين للمشاركة في هذه اللجنة وجمعية حماية المستهلك جميعة شعبية تطوعيةمن غاياتها الاساسية حماية المستهلك من حيث جودة السلع والاسعار وترشيد الاستهلاك صوب الاعتدال والسعر الاقل وهي بهذه الصفة تغني عن اللجنة الشعبية المقترحة.

وستعتمد الحكومة سياسات مرنة في ادارة الاراضي الحكومية تضمن ما يلي

اولا: استغلالها على نحو يخدم استئناف النمو الاقتصادي مع اعطاء الاولوية لتوفير الاراضي للمشاريع الانتاجية المكثفة للعمالة.

ثانيا: المحافظة على الحقوق العشائرية وتوزيع الاراضي الحكومية على المواطنين القاطنين فيها بما يضمن المساواة بينهم وضمن هذا الاطار ستعمل الحكومة على اتخاذ الاجراءات اللازمة للاسراع في تنفيذ توزيع الاراضي الحكومية الواقعة ضمن التجمعات السكانية على سكان تلك التجمعات مع اعطاء اهمية خاصة لاراضي عقب الرصيفة وذلك بفصل الاحياء وبالشروط المناسبة وفقا للقوانين والانظمة المرعية.

كما ستتوسع الحكومة في توزيع الاراضي الحكومية الصالحة للزراعة على المزارعين المتواجدين فيها، وستولي اهمية خاصة لاستكمال التسوية في اسرع وقت ممكن ولاعلانها في مختلف مناطق المملكة بما في ذلك المقاسم العشائرية وعمل مخططات لتقسيم القرى باتفاق المتنفعين من هذه القرى واعلان التسوية في كل موقع على حدة ليتم الفصل في المنازعات والخلافات التي قد تقع.

ستنظر الحكومة في المطالب التي قدمها السادة النواب في كلماتهم حول حاجات المحافظات في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم وتتخذ الاجراءات المناسبة لتنفيذ الممكن منها كما ستقوم بالدراسات اللازمة للمطالب الجديدة تمهيدا لوضع الخطط والبرامج لها في الميزانية القادمة.

وفي هذا المجال ستنظر الحكومة في موضوع تحويل معهد الشوبك الزراعي الى كلية زراعية مرتبطة بجامعة مؤتة وانشاء كلية جامعية في الطفيلة مرتبطة بالجامعة نفسها وستعمل على استكمال بناء الموقع الدائم لجامعة مؤتة وما يحتاجه من مستلزمات وستولي اهمية كبيرة لاتخاذ اجراءات انشاء جامعة الزرقاء وامكانيات انشاء مدن رياضية في مراكز بعض المحافظات.

اما في مجال دعم المجالس البلدية والقروية فستعمل الحكومة على تنفيذ ذلك في اطار التزامها في بيانها الوزاري كماستواصل اهتمامها بالمشاريع الصناعية في المحافظات وفي رعاية الزراعة والمزارعين وانشاء السدود واستكمال انشاء المراكز الصحية في مختلف مناطق المملكة ولابد في هذا المجال من تذكير السادة النواب اننا ما نزال نعمل ضمن موازنة هذا العام التي تحددت فيها النشاطات المختلفة والمخصصات المرصودة لكل منها.

ستتولى وزارة المياه والري وضع الترتيبات اللازمة لانهاء معاملات المواطنين المتعلقة بالوحدات الزراعية والسكنية والخدمات المرافقة لها باسرع وقت ممكن كما ستقوم الوزارة بحصر حالات التجاوز في توزيع هذه الوحدات واتخاذ

الاجراءات اللازمة لتصويبها.

ان الحكومة ملتزمة للبحث في ايجاد حل جذري لموضوع ديون المزارعين وسوف تتعاون الوزارة تعاونا كاملا وايجابيا مع هذا القطاع ومع اللجنة الزراعية في مجلسكم الكريم وفي ضوء توصيات اللجنة بهذا الشأن.

وفي موضوع التقسيمات الادارية وطلب احداث ورفع مستوى بعض الوحدات الادارية فان لجنة مشكلة في وزارة الداخلية تعكف حاليا على دراسة مشروع معدل لنظام التقسيمات الادارية المعمول به وسيصار الى دراسة الطلبات المتعلقة بهذا الموضوع من منظور شامل يأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي تحكم هذا الموضوع.

اما موضوع امانة عمان الكبرى فسوف تدرس الحكومة هذا الموضوع خلال الفترة المتبقية من مدة لجنة الامانة لاختيار الاسلوب الافضل لادارة المديونية والبلديات المشكلة منها بما في ذلك انتخاب اعضاء المجالس البلدية التي تتشكل منها الامانة

معالي الرئيس..

لقد تعرضت شخصيا واعضاء الحكومة الى التجريح والاتهام من بعض الزملاء النواب ولأفتراءات لا اساس لها من الصحة الغرض من ورائها معروف والهدف مكشوف وقد اعددت ردا مفصلا ومتكاملا على هذه الافتراءات، ولكن ولانني ارى كأن فتنة بدأت تعد لهذا البلد الصامد المرابط وحيث انني ادرك وأعي ظروف المرحلة وخطورتها وثقل المسؤولية والواجب ودرءا لفتح منافذ جانبية تحولنا عن غرضنا الاساسي فانني سأتجاوز عن الرد على ما قيل آملاً ان تسود جلسات المجلس الكريم روح المحبة والتركركيز على قضايانا قضايا الوطن والابتعاد عن الاختلاق والتجريح.

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

ان هذه الحكومة لا تدعي الكمال لنفسها ولا لافراد فريقها لكنها تؤكد لكم بانها ستظل ملتزمة بالحرص على الاداء المتميز والانجاز الطيب سواء كمجموعة او كأعضاء وانها لن تبقى جامدة امام المستجدات والمتغيرات وستبذل جهدها كي تحتفظ بثقة من سيمنحوها الثقة ورضا الشعب العزيز وتعلن تمسكها بالوحدة الوطنية والتعاون مع كافة الكتل في مجلسكم الكريم منفتحة على الشعب وساعية اليه ومستمدة عزمها من الايمان بالله العلي القدير وشرف المهمة المسندة اليها في هذه المرحلة من تاريخ الاردن العزيز.

وفقنا الله واياكم لخير الامة والوطن في ظل قائده العزيز..

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، شكرا دولة الرئيس، وننتقل الان الى البند «٥» من جدول الاعمال وهو التصويت على الثقة بالحكومة.

السيد الامين العام:

٥ ـ التصويت على الثقة بالحكومة.

معالي رئيس المجلس: أرجو من الاخوة

الزملاء الاجابة بوضوح، وكما تعلمون ان التصويت بالمناداة، ومن أجل تضبيط الصوت نرجو من ينادى عليه للتصويت ان يرفع يده وان يعطينا ثانية او ثانيتين من اجل تضبيط الصوت حتى يكون التصويت واضح. السيد الامين العام تنادي الاسماء حسب الجدول المعد.



السيد الامين العام: شكرا معالي الرئيس

اسماء السادة النواب حسب الجدول المعد

١ - سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير

الدكتور علي الفقير: انسجاما مع ما ورد من الثوابت في كلمتي التي ناقشت بها الوزارة، واستجابة لعدم قناعتي بهذه التشكيلة وعدم أهليتها، واغاظة للاوصياء عليها.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت دكتور الجواب هنا فقط ثقة، حجب، امتناع.

الدكتور علي الفقير: يشرفني ان اعلن حجب الثقة عنها

معالي رئيس المجلس: أرجو من الاخوة في الشرفات الامتناع نهائيا عن التصفيق والا سأخلي الشرفات كلها، نبهت لذلك اكثر من مرة، تفضل السيد الامين العام

السيد الامين العام: ٢ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٣ - معالي الدكتور ماجد خليفة

الدكتور ماجد خليفة: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٤ - فضيلة الشيخ عبدالمنعم ابو زنط

السيد عبدالمنعم ابوزنط: احجب الثقة حتى نحكم بالاسلام ونستعد لتحرير القدس

السيد الامين العام: ٥ - سعادة الدكتور علي الحوامدة

الدكتور علي الحوامدة: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٦ - فضيلة الشيخ يعقوب قرش

السيد يعقوب قرش: احجب الثقة

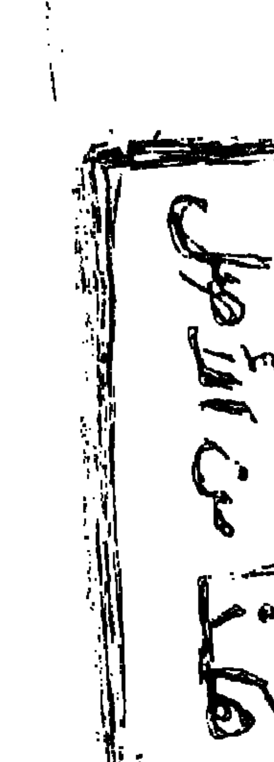
السيد الامين العام: ٧ - سعادة السيد ليث الشبيلات

السيد ليث الشبيلات: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٨ - سعادة السيد فارس النابلسي

السيد فارس النابلسي: ثقة

معالي رئيس المجلس: أرجو من الاخوة المسؤولين اخراج كل من يخالف النظام، أطلب



من رجال الامن ان يخرجوا كل من يخالف النظام.

السيد الامين العام: ٩ - دولة السيد طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري: ثقة

السيد الامين العام: ١٠ - سعادة السيد منصور سيف الدين مراد

السيد منصور سيف الدين مراد: ثقة

السيد الامين العام: ١١ - سعادة السيد فخري قعوار

السيد فخري قعوار: انسجاما مع موقف التجمع الديمقراطي امنح الثقة

السيد الامين العام: ١٢ - سعادة السيد نايف الحديد

السيد نايف الحديد: ثقة

السيد الامين العام: ١٣ - سعادة السيد حمزة عباس منصور

السيد حمزة منصور: أحجب الثقة

السيد الامين العام: ١٤ - سعادة الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد: أحجب الثقة

السيد الامين العام: ١٥ - سعادة الدكتور محمد ابوفارس

الدكتور محمد ابو فارس: احجب الثقة

السيد الامين العام: ١٦ - سعادة السيد عطا الشهوان

السيد عطا الشهوان: ثقة

السيد الامين العام: ١٧ - سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي

الدكتور احمد عويدي العبادي: احجب الثقة

السيد الامين العام: ١٨ - سعادة السيد داود قوجق

السيد داود قوجق: احجب الثقة

السيد الامين العام: ١٩ - سعادة السيد احمد قطيش الازايدة

السيد احمد الازايدة: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٢٠ - سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي

السيد عبدالحفيظ علاوي: أحجب الثقة

السيد الامين العام: ٢١ - سعادة الدكتور سعد حدادين

الدكتور سعد حدادين: امنح الثقة

السيد الامين العام: ٢٢ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم، تعبيرا عن ضمير الامة اعلن حجب الثقة

معالي رئيس المجلس: بدون تعليق رجاء

السيد الامين العام: ٢٣ - سعادة السيد عبدالرحيم العكور

السيد عبدالرحيم العكور: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٢٤ - سعادة السيد كامل العمري

السيد كامل العمري: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٢٥سعادة الدكتور يوسف الخصاونة

الدكتور يوسف الخصاونة: حجب ونص

السيد الامين العام: ٢٦ - معالي السيد محمد العلاونة

السيد محمد العلاونة: ثقة

السيد الامين العام: ٢٧ - معالي السيد ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي: ثقة

السيد الامين العام: ٢٨ - سعادة الدكتور حسني الشياب

الدكتور حسني الشياب: ثقة

السيد الامين العام: ٢٩ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ثقة

السيد الامين العام: ٣٠ - سعادة الدكتور ذيب مرجي

الدكتور ذيب مرجي: ثقة

السيد الامين العام: ٣١ - سعادة السيد عيسى الريموني

السيد عيسى الريموني: ثقة

السيد الامين العام: ٣٢ - سعادة السيد حسين مجلي

السيد حسين مجلي: احجب الثقة عن الحكومة

السيد الامين العام: ٣٣ - سعادة الدكتور احمد عناب

الدكتور احمد عناب: احجب الثقة عن الحكومة

السيد الامين العام: ٣٤ - معالي السيد عبدالسلام فريحات

السيد عبدالسلام فريحات: ثقة

السيد الامين العام: ٣٥ - سعادة السيد جمال حداد

السيد جمال حداد: ثقة

السيد الامين العام: ٣٦ - سعادة السيد محمد علي الدردور

السيد محمد الدردور: ثقة

السيد الامين العام: ٣٧ - معالي الدكتور قسيم عبيدات

الدكتور قسيم عبيدات: ثقة

السيد الامين العام: ٣٨ - معالي السيد سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي: ثقة

السيد الامين العام: ٣٩ - معالي السيد عبدالمجيد الشريدة

السيد عبدالمجيد الشريدة: ثقة

السيد الامين العام: ٤٠ - سعادة



السيد نادر الظهيرات

السيد نادر الظهيرات: ثقة

السيد الامين العام: ٤١ - معالي الدكتور عبدالله النسور

الدكتور عبدالله النسور: ثقة

السيد الامين العام: ٤٢ - سعادة السيد ابراهيم محمد الخريسات

السيد ابراهيم الخريسات: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٤٣ - معالي الدكتور عوني البشير

الدكتور عوني البشير: ثقة

السيد الامين العام: ٤٤ - معالي السيد مروان الحمود

السيد مروان الحمود: ثقة

السيد الامين العام: ٤٥ - سعادة السيد سلطان ماجد العدوان

السيد سلطان العدوان: ثقة

السيد الامين العام: ٤٦ - سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة

الدكتور فوزي الطعيمة: ثقة

السيد الامين العام: ٤٧ - معالي السيد سمير قعوار

السيد سمير قعوار: ثقة

السيد الامين العام: ٤٨ - سعادة السيد احمد الكفاوين

السيد احمد الكفاوين: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٤٩ - معالي السيد جمال الصرايرة

السيد جمال الصرايرة: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٥٠ - سعادة السيد عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش: ثقة

السيد الامين العام: ٥١ - سعادة السيد محمود الهويمل

السيد محمود الهويمل: ثقة

السيد الامين العام: ٥٢ - سعادة السيد مطير البستنجي

السيد مطير البستنجي: ثقة

السيد الامين العام: ٥٣ - معالي السيد يوسف المبيضين

السيد يوسف المبيضين: امتناع

السيد الامين العام: ٥٤ - معالي السيد محمد فارس الطراونة

السيد محمد فارس الطراونة: ثقة

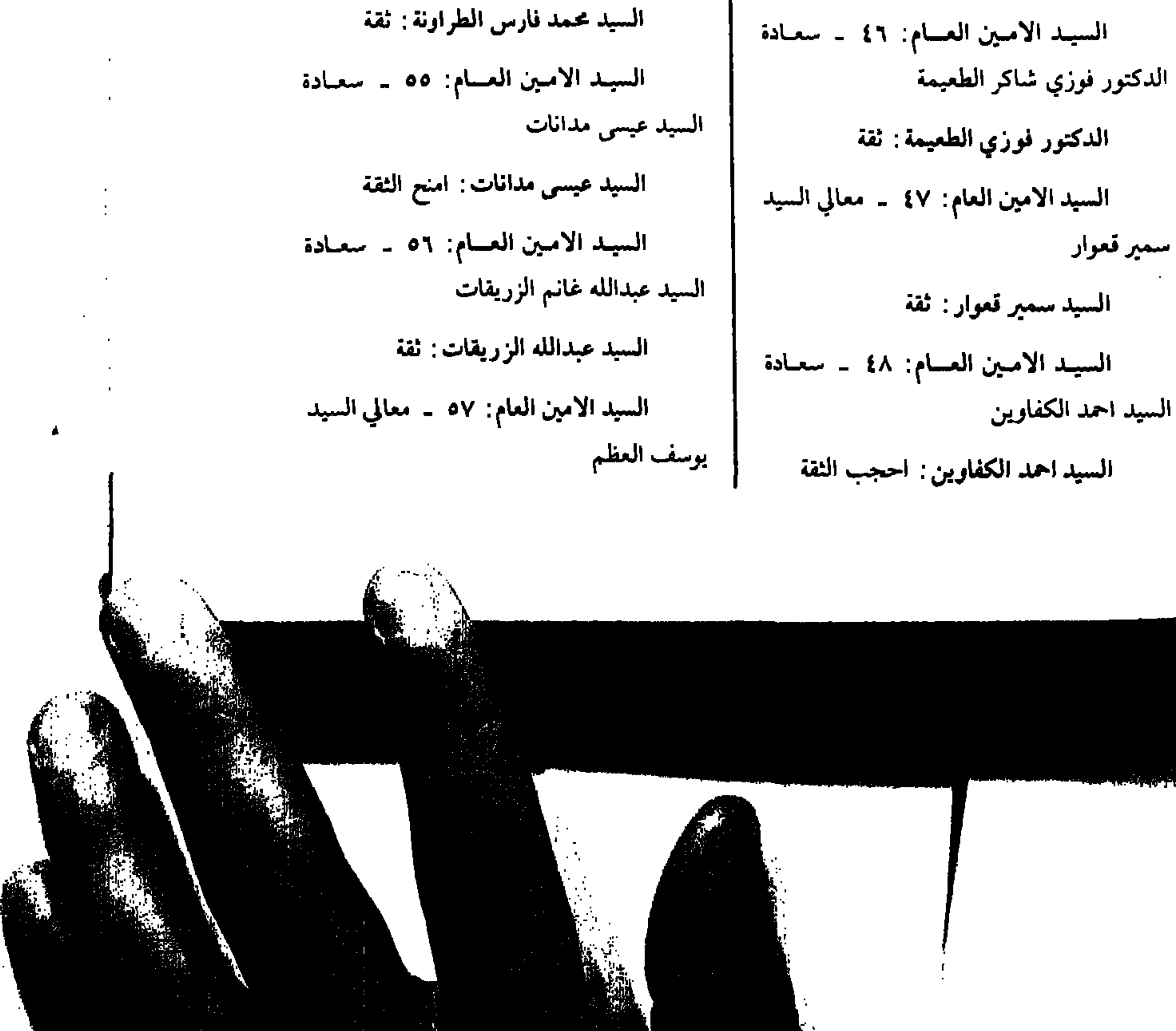
السيد الامين العام: ٥٥ - سعادة السيد عيسى مدانات

السيد عيسى مدانات: امنح الثقة

السيد الامين العام: ٥٦ - سعادة السيد عبدالله غانم الزريقات

السيد عبدالله الزريقات: ثقة

السيد الامين العام: ٥٧ - معالي السيد يوسف العظم



السيد يوسف العظم: أحجب الثقة

السيد الامين العام: ٥٨ - معالي السيد سليمان عرار

السيد سليمان عرار: امنح الثقة

السيد الامين العام: ٥٩ - سعادة السيد زياد الشويخ

السيد زياد الشويخ: امنح الثقة

السيد الامين العام: ٦٠ - معالي السيد هشام الشراري

السيد هشام الشراري: ثقة

السيد الامين العام: ٦١ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي

السيد عبدالكريم الكباريتي: امنح الثقة

السيد الامين العام: ٦٢ - سعادة السيد ذيب انيس شحادة

السيد ذيب انيس: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٦٣ - سعادة الدكتور محمد احمد الحاج

الدكتور محمد احمد الحاج: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٦٤ - سعادة السيد سلامة الغويري

السيد سلامة الغويري: امنح الحكومة الثقة

السيد الامين العام: ٦٥ - سعادة السيد زياد ابومحفوظ

السيد زياد ابومحفوظ: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٦٦ - سماحة الشيخ عبدالباقي جمو، مجاز

٦٧ - سعادة السيد بسام حدادين

السيد بسام حدادين: اعطي الثقة

السيد الامين العام: ٦٨ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي

السيد عبدالكريم الدغمي: ثقة ونصف

السيد الامين العام: ٦٩ - سعادة الدكتور محمد ابو عليم

الدكتور محمد ابو عليم: ثقة

السيد الامين العام: ٧٠ - سعادة السيد نواف الخوالدة

السيد نواف الخوالدة: امنح الثقة لهذه الحكومة

السيد الامين العام: ٧١ - معالي الدكتور عبدالله العكايلة

الدكتور عبدالله العكايلة: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٧٢ - سعادة السيد فؤاد الخلفات

السيد فؤاد الخلفات: احجب الثقة عن الحكومة

السيد الامين العام: ٧٣ - معالي السيد ابراهيم الغبابشة

السيد ابراهيم الغبابشة: امنح الثقة

السيد الامين العام: ٧٤ - سعادة السيد محمد بخيت المعرعر

السيد محمد المعرعر: احجب الثقة

السيد الامين العام: ٧٥ - معالي السيد سعد هايل السرور

السيد سعد هايل السرور: ثقة

السيد الامين العام: ٧٦ - معالي السيد جمال الخريشا

السيد جمال الخريشا: ثقة

السيد الامين العام: ٧٧ - معالي الدكتور محمد عضوب الزبن

الدكتور محمد عضوب الزبن: امنح الثقة لحكومة الحسين

السيد الامين العام: ٧٨ - سعادة الشيخ فيصل الجازي

الشيخ فيصل الجازي: ثقة وكل الثقة

السيد الامين العام: ٧٩ - سعادة الدكتور نايف ابو تايه

الدكتور نايف ابو تايه: ثقة

السيد الامين العام: ٨٠ - معالي الدكتور عبداللطيف عربيات

الدكتور عبداللطيف عربيات: كنائب احجب الثقة

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان نتائج التصويت «٤٧» نائب منحوا الثقة، «٣١» نائب حجبوا الثقة، نائب واحد امتنع عن التصويت وغياب نائب واحد، النتيجة هي الثقة بهذه الحكومة.

باسمي وبأسم زملائي واخواني النواب اهنيء حكومة السيد طاهر المصري بثقة هذا المجلس، دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء: معالي الرئيس

اشكر الزملاء النواب الذين منحونا ثقتهم، واشكر ايضا الزملاء النواب الذين حجبوا ثقتهم، واعدهم بانني وزملائي الوزراء سوف نعمل ما في وسعنا لكسب ثقتهم، وان نبقى دائما على التزامنا بان هذه الحكومة سوف تكون حكومة ائتلاف وطني كامل شامل

بهذه النتيجة، معالي الرئيس ايها الزملاء الكرام، اعتقد ان الديمقراطية قد انتصرت وقد خطت طريقها بشكل لا رجعة فيه باذن الله، وشكرا لكم جميعا

معالي رئيس المجلس: شكرا دولة الرئيس، السيد الامين العام

السيد الامين العام:

٦ - ما يجد من اعمال

لا شيء

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة مساء الاحد الساعة الخامسة مساء، وترفع الجلسة

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات